**٩ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة**

**الرئيس** : انتهت ابحاثنا الواردة على جدول اعمال اليوم واقترح ان يكون اجتماعنا القادم الاربعاء الموافق ٢/١٢/١٩٦٤ ان شاء الله .

**الجميع** : موافقون .

**الرئيس** : اعلن رفع الجلسة .

( ورفعت الجلسة )

| امين عام مجلس الامة | رئيس مجلس النواب |
|---|---|
| **هاني خير** | **عاكف الفايز** |

**تعريف**

١ ـ اعد وبوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام الاستاذ : **هاني خير** .

٢ ـ قام بتنفيذ هذا المحضر هيئة مؤلفة من السادة: **خليل عصفور وعدنان بعيون وناظم مرزوق**.

٣ ـ أشرف ودقق هـذا العدد في المطبعـة مأمور المجلة السيد : **وليد النجداوي**.




ملحق الجريدة الرسمية

مذاكرات ومناقشات مجلس النواب الاردني الثامن

« العدد ٧ » الاربعاء ٢٨ رجب ١٣٨٤ هـ . الموافق ٢ كانون اول ١٩٦٤ م . « المجلد ٩ »


# مجلس النواب

الجلسة السابعة يوم الاربعاء في ٢ كانون اول سنة ١٩٦٤

## جدول الأعمال

بعد المناقشة قرر المجلس بالاجماع أحالة الموضوع الى اللجنة الاقتصادية المنبثقة عن مجلس النواب لوضع القرارات والتوصيات اللازمه .



* كلمة النائب السيد حفظي ملحيس نائب نابلس
** » » » عبد القادر الصالح نائب نابلس





*** كلمة لمعالي وزير الخارجية .

هكذا في الأصل

# مجلس النواب

## محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاربعاء الواقع في ٢/١٢/١٩٦٤ برئاسة معالي السيد عاكف الفايز رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة الأستاذ هاني خير .

وتغيب باجازة : — الدكتور قاسم الريماوي

وتغيب معتذرا : — السيدان محمد خشمان واميل حنا صافيه .

وتغيب بدون معذرة : — السادة وصفي ميرزا شحاده الطوال خلف الطلوحي اسماعيل حجازي و عيسى عقل .

وحضر من الحكومة دولة السيد بهجت التلهوني رئيس الوزراء ووزير العدلية واصحاب المعالي السادة : — هاشم الجيوسي وزير المالية ، سليم البخيت وزير الاشغال العامة ، الدكتور امين مجج وزير الصحة ، بشير الصباغ وزير التربية والتعليم امين يونس الحسيني وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، كامل محي الدين وزير الانشاء والتعمير ، نظام الشرابي وزير الدفاع والمواصلات ، قدري طوقان وزير الخارجية ، محمد نزال العرموطي وزير الداخلية ، احمد الاوزي وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ، خالد الحاج حسن وزير الزراعة . وقد حضر الجلسة عطوفة رئيس ديوان المحاسبة السيد محمد عبد المهدي خليفه كما حضر الجلسة معالي السيد سمعان داود مدير شركة البوتاس العربية بناء على دعوة الحكومة .

### افتتاح الجلسة

**الرئيس** : النصاب قانوني ، أعلن افتتاح الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم .

نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

### ١ — تلاوة محضر الجلسة السابقة

**الرئيس** : يتلى محضر الجلسة السابقة .

**الجميع** : نصادق على ما جاء فيه و نعفي الأمين العام من تلاوته .

### ٢ — الاجازات والاعتذارات الواردة

**الرئيس** : تتلى الاجازات والاعتذارات .

(أ)

**الامين العام** : وردت المعذرة التالية من السيد اميل حنا صافيه

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة ، وبعد ،،

لاسباب مرضية أعتذر عن حضور جلسة اليوم.

واقبلوا تحياتي ،،

٢/١٢/١٩٦٤ نائب القدس

**اميل صافيه**

**الرئيس** : هل يوافق المجلس على قبول معذرته؟

**الجميع** : موافقون

(ب)

**الامين العام** : وهذه معذرة من السيد محمد الخشمان

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

أرجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم بسبب مرضي متمنيا لكم وللزملاء الكرام التوفيق .

٢/١٢/١٩٦٤ نائب السلط

**محمد الخشمان**



**الرئيس** : هل يوافق المجلس على قبول معذرته ؟

**الجميع** : موافقون .

(ج)

**الامين العام** : اتلو عليكم الآن طلب اجازة مقدم من السيد فوزي جرار

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة وبعد ،،

أرجو منحي اجازة لمدة شهر للسفر الى الكويت لزيارة بعض اقاربي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

٢/١٢/١٩٦٤ نائب جنين

**فوزي جرار**

### ٣ — مناقشة موضوع شركة البوتاس العربية

**الرئيس** : نأتي الآن الى موضوع مناقشة شركة البوتاس العربية ، فمن يود الكلام ارجو ان يسجل اسمه لدى عطوفة الامين العام .

( وهنا ابدى حضرات النواب المحترمين السادة التالية اسماؤهم رغبتهم في الكلام :

علي الدجاني ، كامل عريقات ، ابراهيم كريشان ، حفظي ملحيس ، محمد البرغوثي ، عبد القادر الصالح ، فضل الدلقموني ، سليمان القضاه عبد الباقي جمو ، صلاح بحيات وموسى ابو الراغب) .

**السيد ابو الراغب** : اقترح أن تبدأ الحكومة بتلاوة بيانها حول هذا الموضوع ومن ثم المناقشة من قبل حضرات النواب

**الرئيس** : ارجو ان ابين للمجلس الكريم بأن حضرات النواب هم الذين تقدموا بطلب مناقشة هذا الموضوع ، فالآن يتكلم النواب وبعدئذ الحكومة ترد واذا كان بعض حضرات النواب يرغب ان يرد عليها فبامكانه ذلك .

(أ)

**الرئيس** : الكلمة الآن للسيد علي الدجاني ، فليتفضل .

**السيد علي الدجاني نائب القدس** :

معالي الرئيس ، حضرات السادة المحترمين

اسمحوا لي اولا ان اعرب عن شكري و تقديري لكل من آزر وأيد اجراء هذه المناقشة في موضوع مشروع البوتاس الاردني ، وأن اغتنم هذه المناسبة لكي اثني على الخطوة الحكيمة الحميدة التي اتخذها رئيس مجلسنا لتشجيع التفاعل النيابي البناء اعتمادا على ما للتفاعل المثمر من أثر بعيد المدى في تعميق مسؤولية الديمقراطيه السياسيه، وما تشمله من مسؤوليات اخرى

وبوحي من هذا الدافع ، فقد تقدمت باقتراح لمناقشة مشروع البوتاس ، وتفضل دولة رئيس الوزراء فاستجاب لهذه الرغبة ، فكان لقاؤنا هذا اليوم للمذاكرة في هذا الموضوع .

واسمحوا لي أن اقول بانني في معالجتي لهذا الموضوع ساهتدي باعتبارين اومسلكين اعتبرهما أساسيين من اجل التوصل الى اجدى الغايات نفعا وفائدة

اولهما : الحذر من اثارة اية شكوك حول جدوى الاستثمار المالي في الاردن بوجه عام وفي هذا المشروع بوجه خاص ، خوفا من أن يسبب ذلك ردود فعل غير محموده .

ثانيهما : الحرص على الموضوعية في المناقشة وعدم تجاوز نطاقها .

وعلى ضوء هذين الاعتبارين استطيع أن اقول : ليس المهم من منا على صواب لكن المهم أن نهتدي

الى الصواب وان تتلاق الاجتهادات على صعيد واحد يؤدى الى تحقيق الغاية المقصوده .

ويمكن حصر الموضوع فكرة وغاية ضمن الاطار التالي :—

١ — المراحل التي مر بهـــا مشروع استغلال البوتاس .

٢ — اقتراحات لمستقبل المشروع .

وغني عن البيان أن الناحية الحساسه في الموضوع هي ناحية الاستثمار ومـــا يترتب عليها وهذه بدورها تستلزم تأكيد سلامة المشروع وأن القصد من مناقشته هو تنشيطه وتحقيق غاياته ، واثبات الكفاية الاردنية في الاضطلاع بالمسؤوليه ، وهو امر توجبه ضرورة المحافظة على سمعه هـــذا البلد الاقتصادية وسلامة الاستثمارات المالية من وطنية واجنبيه .

اولا : مراحل استغلال البوتاس

لابد اولا من استعراض حقيقتين واقعيتين :—

الحقيقة الاولى

انه عندما حلت الصهيونيه على أرض فلسطين سارعت الى انشاء خمس مرافق او مؤسسات : الجامعة العبريه — ومعهد البحوث العلميه ومعهد العلوم التطبيقة — وشركة روتنبرغ للكهرباء — وشركة البوتاس لاستغلال املاح البحر الميت . وبناء موطىء قدم في النواحي النائيه من البلاد . وقد بدأ مشروع البوتاس سنة ١٩٢٤ وقضى من اشواط عمره حتى الآن اربعين عاما بالتمام منتجا حاليا اربعمائة الف طن ومستهدفا انتاج مليون طن بعد خمس سنوات .

الحقيقة الثانيه

ان وعد بلفور دعا الى وضع فلسطين في ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية تساعد على انشاء الوطن القومي اليهودي . وقد نشرت في اواخر العام الماضي بعض الوثائق التي اكدت ان معنى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسيه لم يقصد به فلسطين فحسب وانما ايضا البلاد العربية عامة كي لاتقوى هذه البلاد ابدا على مقاومة الوطن القومي عند انشائه وقيامه في دولة اسرائيل .

ويستنتج من الحقيقة الاولى أن للبوتاس اسواقا دولية وانه مشروع قومي عام يجب ان يغدو به البحر الميت بحرا « حيا » .

ومن الحقيقة الثانيه ان السياسات الغادرة دورا بعيدا في تأخير التنمية العربيه بوجه عام . ومن وعينا لهاتين الحقيقتين لاشك اننا نفتح عيوننا تجاه اية محاولة لصد خطواتنا عن السير في مشاريع التنمية الاقتصادية لاسيما اذا كانت من الثروات القومية ذات الأثر في ازدهار الوطن العربي .

ويعود اهتمام الأردن الفعلي بمشروع البوتاس الى سنة ١٩٥٣ وكانت تنقصنا الخبره العلميه والعملية في هذا الميدان . وقد اوجب هذا النقص دعوة الخبراء من مؤسسات وبـــلاد مختلفه والتعاقد مع شركات استشارية من جنسيات متعدده غربية طبعاً وتتابعت مراحل هـــذه الاستشارات وتلاحقت سلسلتها على الوجه التالي :—

اولا : مرحلة ماقبل تأسيس شـــركة البوتاس العربية

أ — في سنة ١٩٥٤ تقدمت وكالة التعاون الدولي الاميركيه — النقطة الرابعة سابقا بعرض لدراسة القيمة الاقتصادية لمشروع البوتاس ودفعت من اموالها حوالي ٣٥ الف دينار . وتمخضت هذه الدراسة عن توصية تقدمت بها شركة الانشاءات الاميركية دعمها خبير الماني وآخر اميركي لانشاء مصنع بطاقة ٧٠ الف طن في السنة . وكانت هذه الدراسة السبب المباشر لانشاء المصنع التجريبي للبوتاس وانفاق مايقرب من نصف مليون دينار عليه وعلى الاعمال الاخرى المتعلقه به



ب — في سنة ١٩٥٥ تقدمت مؤسسة الانماء الاميركيه للتمويل بتوصية للمباشرة بدراسة مواقع الانشاءات واوضاع التربـــه والمناخ وغير ذلك من التفاصيل واستمرت هذه الدراسة حتى نهاية عام ١٩٥٦ .

وعلى ضوء هاتين الدراستين تأسست شركة البوتاس العربية لتنفيذ المشروع برأسمال اربعة ملايين ونصف مليون دينار دفع الأردن منها نصف مليون دينار وبعض الدول العربية نصف مليون دينار ، وأوصى الخبراء بتنفيذ العمل على مرحلتين : مرحلة التجربة والاختبار ومرحلة الانتاج التجارى في ضوء نتائج التجربه .

ثانيا : مرحلة ما بعد تأسيس شركة البوتاس العربية

أ — في سنة ١٩٥٩ تعاقدت الشركة مع شركة فرنسية لدراسة انشاء ملاحات في الطرف الشمالي وانهت مهمتها بتقديم تصميمات اوليه للملاحات في نهاية عام ١٩٦٠ .

ب — في سنة ١٩٥٨ ، تعاقدت الشركة مع شركة هندسية بريطانية مقابل ٣٦ الف دينار لتصميم المشروع التجريبي وتوابع المصنع الذي صممته كما تم التعاقد مع شركة المانية لتصميم آلات المصنع .

واما السبب في انشاء المصنع التجريبي فهو ان خبراء الشركة اقترحوا عليها استغلال البوتاس باحدى طريقتين ، اما طريقة التعويم التقليدية واما طريقة النرز وهي طريقة جديدة بدعوى ان كلفتها اقل من الطريقة الاولى . واخذت الشركة في ذلك بالتوصية الثانية .

جـ — في سنة ١٩٥٩ قامت شركات اميركية والمانية وبريطانية بتوريد الاجهزة والالآت الخاصة بالمصنع التجريبي وتوابعه وتم انشاؤه وتشغيله فترة من الوقت اثبتت عدم جدواه وجرى توقيفه واقفاله واتضح ان طريقة التشغيل غير مجديه ويشمل هـــذا المصنع عـــلى آلات تفرز ملح الطعام . وبعد هـــذه المراحل الثلاث نشأت فكرة جديدة لاستغلال موقع جديد على الضفة الشرقية الجنوبية من البحر لانتاج ربع مليون طن او اكثر . وهكذا استقدمت الشركة شركة هولندية لاجراء دراسة لانشاء الملاحات فقدمت تقريرهـــا وانتهت مهمتها وبدأ جهاز الشركـــة في التقلص . وتكلفت عمليات المصنع التجريبي قرابة نصف مليون دينار . وجاء في مقدمة تقرير الشركة لعام ١٩٦٠ ان المصنع التجريبي هيأ لها معلومات فنية وافرة يمكن الاعتماد عليها عند انشاء اي مصنع كيماوي بينما تقول في تقريرها لعام ١٩٦١ ان المصنع التجريبي هيأ لها جميع المعلومات اللازمة لانشاء المصنع التجريبي والتناقض واضح ، وربما كان مـــن مسببات فشل العمل في مراحله التالية .

د — في سنة ١٩٦١ استخدمت الشركة بطريق العطاء شركة اميركية اسمها ( وسترن ناب ) لاعداد الدراسات والمخططات والعطاءات والاشراف عـــلى اعمال الانشاءات مقابل نصف مليون دينار تقريبا ؟ ويؤخذ من التقارير السنوية ان هذه الشركة قد اساءت الى المشروع اساءة كبيرة . فبعد ان اكدت ان المشروع اقتصادي ويمكن السير فيه والتزمت بوضع المخططات والمواصفات وقبضت قسما من الاتعاب لكنها فيما بعد ذلك تخلت عـــن العمل . وسببت اخطاؤها تجميد الاوضاع واعادتها الى ما كانت عليه سنة ١٩٥٣ او سنة ١٩٦١ على افضل تقدير مع التفاؤل الشديد وقد لا يكون هذا التفاؤل في محله .

هـ — ونستقي من التقارير الرسمية ما حدث بعد سنة ١٩٦١ ، وذلك بعـــد أن اعادت تلك الشركة الهندسية تنظيم مخططاتها اربع مرات لوجود اخطاء فيها .

هكذا في الاصل

(١) من تقرير عام ١٩٦٢

انتهت كافة الاعمال التجريبية في شمال البحر الميت وحصلت الشركة عـلى كافة المعلومات الفنية اللازمة للسير بالمشروع التجاري . وتم التعاقـد مع شركة ( وسترن ناب ) الهندسيـة في ٩٦١/٩/١٠ لتولي كافة الاعمال الفنية التي يجري تنفيذها على ثلاثة مراحل وهي الدراسة والتصاميم والاشراف. بتاريخ ٩٦٢/٩/١ اي بعد سنة من التعاقد على العمل اعلن عـن العطاءات ، وحدد موعـد البت فيهـا في ١٩٦٢/١٢/١٥ وتأجل هذا الموعد الى ٦٣/١/٢٩.

(٢) من تقرير عام ١٩٦٣

أ ــ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٩ تقدمت خمســ شركات عالميــة لبناء الملاحات تراوحت اسعارها ما بين ٣ر٥ الى ٦ر٥ مليون دينار وقـد كان هذا التفاوت في الاسعار ناتجا عــن نقص في الدراسات وعدم صحة المعلومات التي استندت عليها الشركة الاستشارية الهندسية وسترن ناب ــ هذا ليس كلامي هذا كلام الشركة ــ عند وضع المخططات والمواصفات التي قدمتها للشركات المقاولة ونتيجة لذلك قررت شركة البوتاس الطلب من شركة وسترن ناب اعادة دراسة المخططات والمواصفات تمهيدا للحصول على عروض جديدة .

ب ــ اتضح للشركة الهندسية خلال فترة تدقيق وتعديــل مخططات الملاحات الاولية التي قدمتهــا للشركات المقاولة أنه بالامكان تخفيض نفقات بناء المشروع بتغيير موقع الملاحات التي سبق واقترحت الشركة الهندسية ( وسترن ناب ) انشاء قسم منهـا داخل البحر وقد ترتب على تغيير موقع الملاحات ضرورة اجراء المزيد من اعمال المساحة ودراسة التربة .

( ٣ ) تقدمت الشركات المقاولــة بعطاءاتها للمرة الثانية ثم انسحبت الواحدة تلو الاخرى وجددت العطاءات وكان مقــررا تقديمها في منتصف عــام ١٩٦٤ للبت فيها .

ولكن ما حدث اثناء كل ذلك هو ان شركة وسترن ناب باعت نفسها لشركــة اميركية ثانيــة تعهدت بتصحيح المخططات وايجاد مؤسسة لتمويل المشروع ، ومــا هو معلوم بوجه عام في الاوساط الاردنية انها انسحبت من الميدان وبلغ مجموع الاتعاب المقبوضة حوالي ٣٠٠ الف دينار .

وهكذا في نهاية عام ١٩٦٤ عاد المشروع الى حيث كــان في سنة ١٩٥٣ او ١٩٦١ عــلى احسن الايمان . والمفهوم الآن ان شركة أميركية جديــدة هي الآن في طريقها لدراسة المشروع او انها بدأت دراسته للبدء من جديد .

هذه هي الحقائق والواقــع المراحل المختلفة والنتائج التي لا يمكن تجنبها هي ما يلي : ــ

١ ــ انفق مليون دينار على المصنع التجريبي والاعمال الملحقه به وعلى خدمات الشركات الهندسية وغيرها .

٢ ــ انفق مبلغ ربع مليون دينار على الاقل لاعمال الشركة منذ انشائها عدا عما تحملته الحكومة من جانبها لتسهيل اعمال الشركة .

٣ ــ المصنع التجريبي معطــل . حتى انه لا يستعمل لانتــاج ملح الطعام ولو من قبيــل اطفاء رأسماله .

٤ ــ لم يرد في التقارير ما يدل على أن ايآ من المسؤولين عــن الشركة قــد زار المواقع المختارة للانشاءات في الجنوب او شاهدها على الطبيعة لكي يتمكن من متابعة دراسات شركة وسترن ناب وغيرها .



٥ ــ تعتمد الشركة في دخلها حاليا على بيع كميات صغيرة من الملح وعلى الفوائد التي تأخذها من البنوك ــ ( بمعدل ٤٪ ) ــ وتأجير بعض جراراتها وتستعمل مليونا و ٧٠٠ الف دينار على شكل اسهم لدى البنوك .

٦ ــ يدل هذا الواقع على ان الشركات التي استخدمت امــا انها كانت شركات دون مستوى العمل او شركات استغلالية ــ ولا اقل زيادة عن ذلك ــ .

ولا يعود الحكم على هذا الواقع لاى شخص بالذات وانما يعود الى لجنة تحقيق تشكلها الحكومة من عدد من الاخصائيين يعاونهم بعض الفنيين المحايدين لاستجلاء الحقيقة وحصر الاخطاء لتجنبها في المستقبل وليس هناك من مبرر لتحطيم آمالنا في هذا المشروع على ــ صخرة المشاكل التي تأتت من هذا السبب او ذاك وانما ينبغي ان يكون لنا من ارادتنا القويه مــا يحملنا على تنفيذ المشروع بنجاح لخير البلاد .

وواضح انه قد ضاعت على الأردن فرصــة استغلال المشروع لعــدة سنوات وضاعت فرص واسعه للعمل فيه. وقد يعتبر هذا الوضع مــن قبيل التجربة لامة تدخل ميدان التصنيع المعقد واقرار المشاريع الصناعية الكبيره. ومن العاجل ان لا نزجر الاستثمار وان لا نخيب آمال المستثمرين وان نمضي في الوقت نفسه في بنــاء المشروع . وفي ضوء كل هــذا اضع الاقتراحات التالية ، مؤكدا انني لا انتقص من جهد من اجتهد او خبرة من خدم او مكانة من اضطلع او يضطلع بالمسؤوليه. بل جــل القصد ان نصــل الى ضالة معقولة :ــ

١ ــ لا بــد وان يكون مجلس ادارة الشركة متفرغاً للعمل في هذا المشروع الحيوى وان يكــون بينهم الاخصائيون في حقول العمل المختلفة ولا بد من دعم جهاز الشركة بكفايات هندسية فنيه وكيماويه وانشائيه وغيرها مع اشتراك خبراء من الدول العربيه بواسطة الجامعه العربيه في هذه المسؤوليه .

٢ ــ تلزيم المصنع التجريبي الحالي لاحدى الشركات لتشغيله في انتاج الملح كي يؤدي العائد من ذلك الى تغطية رأس المال على الاقل . وافادة البلاد من تصدير الملح المنزلي والتجارى .

٣ ــ دراسة امكانية استغلال الاموال الموجوده حاليا في بناء عــدد من المشاريع الصناعيه التي تمت دراسة قيمتها الاقتصاديه بدل ابقاء هــذه الاموال عاملة بالفائدة نظرا لما في بناء الصناعه من فائدة للبلاد والمساهمين . وارجو ان يؤخذ هــذا الاقتراح بجدية واهتمام ذلك لان اى قسم معتبر منه يكفي للمباشرة بانشاء عدد من الصناعات .

٤ ــ استخدام شركــات هندسية استشاريه لمختلف الاعمال من بلــد واحــد وباطلاع وموافقة حكومتها لا من عدة بلدان حصرا للمسؤوليه .

٥ ــ ملاحقــة شركة وسترن ناب اذا امكن ذلك كي تعوض على الضرر الذى سببته .

وقد تكون هناك اقتراحات اخرى للسير في المشروع ولكن ما عرضته يعتبر اساسيا وممهدا لاية خطوة تالية . وليس ضروريا ان نفصل فيها جميعا او في أى واحد منها بالذات اذ لا بد من دراسة منفصلة ومفصله لكل منها يتولاها ذوو الاختصاص .

ويلاحظ المجلس الكريم انني حصرت الامر ضمن مراحــل الدراسات والتخطيط والتصميم ولم اتعرض لناحيتين : همــا موازنات الشركة السنوية وثانيا تمويل المشروع من المؤسسات الدوليه وبصدد الموضوع الاول ارى ان مناقشة الموازنات هــو من

هكذا في الأصل

اختصاص المساهمين وفقــا لقانون الشركات وارى بالنسبة الموضوع الثاني ان وكالــة الانمــاء الدوليه الاميركيه رفضت بعد مفاوضات واتصالات استمرت اكثر من سنة تقديم اى قرض للمشروع وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسة الانماء الدوليه فقد رفضت بعد زيارة وفد اردني لاميركا طبعاً تقديم اى قرض للمشروع بحجة انــه لا يقــع ضمن اختصاصها ولان لــه صبغة تجاريه.

ومع ذلك فان البنك الدولي قد قدم القروض لمشروع المماثل في المنطقة المحتله ما يقارب مــن ٣٠او ٢٥مليون دولار كدفعة اولى مما يثير في الخاطر مرة ثانيه عنصر السياسة في هذا المشروع العربي . وهو العنصر الذي اشرت اليــه في الحقيقة الثانية مــن مقدمة كلمتي .

ولهذا كان لا بد من نظرة جديدة للمشروع با كمله كي نضعه ضمن اطــار عربي جديد .وضمن اطار جديد من الاستشارات الفنيه والماليه وغيرها .

والسلام عليكم .

**السيد ملحيس** نائب نابلس : معالي الرئيس .

اريداذا كان بالامكان مناقشة كلام وملاحظات ما تفضل به الزميل الحاج علي الدجاني لانه اذا تتابع الكلام ننسى ما قاله من ملاحظات

**الرئيس** : يا حفظي بك بعدان يتكلموا حضرات النواب ونسمع مــا هو رد الحكومة عليهم ، فالذي يريــد ان يتكلم ويناقش فبامكانه ان يناقش ويرد .

( ب )

**الرئيس** : والآن الكلمة السيد كامل عريقات فليتفضل :

**السيد عريقات** نائب القدس : معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين .

لقد اوفى زميلي المحترم البحث في هذا الموضوع وأعطاه حقه من دراسة وافية ومتوالية وانني أؤيد كل ما جاء في بيانه . الا أن هنالك بعض الملاحظات أود أن الفت نظر هذا المجلس اليها . كلنا يعلم ان شركة البوتاس الفلسطينية قد تأسست سنة ١٩٢٤ وقد استخرج البــوتاس وصدر في ذلك الحين ، وقــد تأسست شركة في هذا البلد سنة ١٩٥٣ وقد مضى عليها مدة احدى عشر عاماً وهي في طي الكتمان أو عدم اخراجها الى حيز الوجود ، لذلك فانني اسأل واتساءل ؟

ان مصلحة هذا البلد فوق كل اعتبار ، انني اتساءل ما هي الاسباب التي أخرت هذا المشروع ؟ ما هي الأسباب ؟ هل هي اسباب سياسية أم اسباب اخرى ؟

لقد صرفت مبالغ طائلة ، والكل يعلم أو أي مهندس مــن مهندسي شركة البوتاس يعرف كيف يستخرج البوتاس من البحر الميت ، لقد قامت اسرائيل واستخرجت البوتاس من اسدم بخلال ثلاث سنوات وهي تصدر الآن مليون طن بسعر عشرين مليــون دولار ، وانني اثبت ذلك ، كمــا أنها ستصدر في السنين القادمة بمبلغ خمسة وثلاثين مليون دولار . فهــل لي أن اسأل مــا هي المبالــغ التي صرفت على البعثات التي ارسلت وعلى الشركــات التي حضرت والتي تتجاوز مبلــغ المليون دينار . مــا دام اسدم تستخرج هذه الكميات الوافره مــا هي الأسباب التي تمنع من استخراج هذه الكميات على احسن بقعة موجودة في شمال البحر الميت . ان كل ما كلف اسرائيل هو ٥٠ مليون ليرة اسرائيلية على المشروع بأكمله ، بينما اعتقد ان نصف هذه المبالغ صرفت دون أن يكون لنا أي شيء من هذا القبيل .

هنالك موضوعاً ذكره الزميل عن الملح الذي يستخرج . ما هي الأسباب التي دعت الشركة ان



تمنح امتياز أو بيع الملح لشخص واحد دون ان تطرحه بمناقصة ، وهل لي ان اعرف سبب ذلك ؟

لذلك فانني لا أريــد أن أطيل في الكلام . فأقترح على هذا المجلس الكريم . .

**السيد جمو** نائب عمان : ( مقاطعا ) من هو الشخص الذي ذكرته .

**السيد عريقات** نائب القدس : ( متابعا ) لا اشخاص أو لشخص معين ولا أريد ان اذكر اسمه .

**السيد ابو الغنم** نائب مادبا : نريد ان نعرف اسمه واطلب ذكر اسمه .

**السيد عريقات** نائب القدس : اذا تريد ذلك فأنا عــلى استعداد أن اعطي اسمه الى معالي رئيس المجلس فقط ولا اذكر اسمه الآن في الجلسة .

ولذلك فانني اقترح على هذا المجلس الكريم بتأليف لجنة من المجلس ومن الحكومة اذا وافقت على ذلك للتحقيق في مسألة شركة البوتاس ومــاذا جرى وتم بها منذ سنة ١٩٥٣ حتى هذا التاريخ ، وأرجو موافقة المجلس على ذلك .

**السيد ابو الغنم** نائب مادبا : معالي الرئيس ، أنا أصر على تسمية الشخص الذي ذكره كامل بك في بيانه .

**السيد عريقات** نائب القدس : لن اسميــه لك ولو بقيت مصر الى آخر هذه الجلسة .

( ضحك )

( ج )

**الرئيس** : ليتفضل السيد ابراهيم كريشان لالقاء كلمته :

**السيد كريشان** نائب معان :

معالي الرئيس ـ حضرات الزملاء

لقد سبقني أخواني الكرام بشرح مستفيض عن تعثر هذا المشروع الذى طال عليه الزمن ولم يبرز الى حيز الوجود ولا داعي لتكرار ما قالوه ، علما أن الحكومات التعاقبه قــد أنفقت على تخطيط ودراسة استغلاله مبالغ كبيرة وقد أعدت له جهازا كاملا من الموظفين يتقاضون الرواتب على حساب هذا المشروع منذ بدىء فكرة استغلاله حتى هذا التاريخ . وهذا بلاشك فانه يكبد الخزينه مبالغ طائله . الامر الذى اضطرني وبعض الزملاء الكرام بطلب طرح مناقشة هذا المشروع للوقوف على معرفة المراحل التي تم التوصل اليها وأسباب تعثره . رغم الدراسات والمبالــغ التي أنفقت في هذا السبيل . مما جعل كل مواطن أيضا أن يتساءل عن أسباب عدم اخراج هذا المشروع وتجميده في وقت نحن أحوج ما نكون فيه لاستغلال مثل هذه الثروة المعدنية الهامة اذ بواسطتها يستطيع الاردن أن يزيد دخله القومي وصادراته بما قيمته ٤ ١/٢ ملايين دينار ونصف من املاح البوتاس والبرومين هذا كما جاء في مشروع الخمس سنوات ولكن لابــد من الاشارة الى ما يعترض سبيل هذه الصناعة من مصاعب فنية واقتصادية الامر الذى يتطلب بذل عناية كبيرة لوضع مسؤوليات التخطيط والانشاء والمراحــل الاولى من التشغيل في أيدى أشخاص ذوى خبرة تامه في هذه الصناعة . ولما كانت هذه الصناعة تقع ضمن الاعمال الاحتكارية الدولية فانــه ينبغي الاهتمام لحل مشاكل التسويق وربما أمكن التوصل الى وضع ترتيب ملائم يضمن اشتراك شركة البوتاس العربيه مع مجموعة شركات البوتاس الدولية عن طريق تشجيع شركة من تلك الشركات على المساهمة في الشركة العربية وتأمين الادارة اللازمة لهــا . ومهما يكن من أمر فان انتاج البوتاس والبرومين يعتبر على درجة من الاهميه للاردن بحيث ينبغي بذل أقصى الجهود المستطاعة للاسراع بأنشاء مصانع الانتاج لتشغيلها لانتاج املاح البوتاس والبرومين من مياه البحر الميت وتصديرها : ارجو الحكومة أن لاتتردد عن السير قدما بعزم وتصميم

هكذا في الاصل

لاستغلال هذه الثروة الطائلـــه لزيادة الانتاج ودعم الدخل القومي والصادرات المحلية لتخفيف الازمة المالية التي يجابهها الاردن . والطاقات المتوفـــرة في هذا البلد والقدرات العلمية المتاحة لاتترك مجالا لمعذرة أو تبرير والسلام عليكم .

( د )

**الرئيس** : الكلمة الآن للسيد حفظي ملحيس فليتفضل .

**السيد ملحيس** نائب نابلس : أنـــا كلمتي سؤالات لمعالي وزير الاقتصاد ولسيت كلمة خطابية

**الرئيس** : أذن بعد ان يلقوا حضرات النواب كلماتهم ، وترد الحكومـــة عليهم تتقدم بسؤالاتك واستفساراتك وليتفضل السيد محمد البرغـوثي بالقاء كلمته :

( ه )

**السيد البرغوثي** نائب رام الله : معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

من الايضاحات التي اوردها النائب المحترم السيد علي الدجاني نصل الى الحقائق الآتيه :—

١ — ان شركة البوتاس هي اسم بلا مسمى فلابوتاس يستخرج ولا انتاج يستثمر . وانما اموال تصرف وتبذر . وهذا ما يشغل بال الناس في هذا البلد منذ امد طويل ويثير علامات الاستفهام الكبيره والتساؤلات الشتى حول عدم استغلال هذا المشروع الغني بمصادره اسوة باليهود الذين يستغلونه في الجانب الآخر من البحر الميت على بعد خطوات قليلة . على نطاق واسع حتى بلغ الدخل السنوى عندهم اربعة ملايين جنيه استرليني حسب آخر نشره من اسرائيل

حضرات النواب

ان الاردن غني بثرواته المعدنيه والبوتاس والبترول وهذاما يقض مضاجع الاستعمار والصهيونية العالمية التي اخذت تحارب هذا البلد الغالي اقتصادياً وسياسياً لتحول دون تحسن اوضاعه الاقتصاديه حتى لايصل الى درجة الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادى اذ عندئذ ستتغير استراتيجيه الأردن .

ان الخبراء الذين اوكل اليهم أمر دراسة مشروع البوتاس — حسب ما سمعناه الآن لم يكونوا مخلصين في دراساتهم والا لكان هـــذا المشروع قد استثمر والتج منذ امد بعيد

ولهذا فاننا نرجو من حكومة الشعب ، حكومة دولة السيد التلهوني التي اخذت على عاتقها في بيانها الوزاري العتيد دعم هذه المشاريع وابرازهـــا الى حيز الوجود ، الاستعانة بخبراء وطنيين من الدول العربية المجاورة ومن الدول الصديقـــة غير اولئك الخبراء الذين اوفدوا الى هذا البلدمن امريكاوهولندا وبريطانيا وفرنسا والمانيا ، وكلها دول استعمارية ، وكلنا يعرف ما هي اهداف هذه الدول نحوهذاالبلد.

ولهذا ارجو من هذه الحكومة الموقرةأنتدخل في مفاوضات مع الخبراء المخلصين لانجـــاز هـــذا المشروع والوصول الى الغاية التي نتوخاها في اسعاد هذا البلد في ظل حضرة صاحب الجلالة باني هـــذا البلد وخادم هذه الأمة .

والسلام عليكم .

( و )

**الرئيس** : الكلمة الآن الى معـــالي السيد عبد القادر الصالح ، فليتفضل

**السيد الصالح** نائب نابلس : معـــالي الرئيس

ان كلمتي المقتضبة التي سألقيها في هذا المجلس الكريم لا أريد ولا يمكن أن أريد ان اوجه منها لوماً الى جهة معينة ولا ان احمل المسؤولية الى جهة خاصة فكل مواطن اردني مسؤول عن كل خطأ يقـــع في هذا البلد ، عن كل انحراف اقتصادي اوسيـــاسي يقع في هذا البلد . وانما المسؤوليات بالطبع تتناسب مع مقدار الامكانيات . لقد عرض الأخوان بشيء من الأسهام الى هذا الموضوع الحيوي . البوتاس في الاردن له قصه وهذه القصة بمعالمها المحدودة هي التي أريد ان اوضحها ما استطعت الى ذلك سبيلا .مفتاح مشاكلنا ايها السادة يعتمـــد اولا وقبل كل شيء على هذا الكيان الغادر الفاجر الذي خلقه بين ظهرانينـــا الاستعمار الانجلو امريكي بكل صراحة .

ان وجود اسرائيل وبقاء اسرائيل هو المفتاح لكل ما يعترض سبيلنا من مشاكل . ان الـــذين بنوا اسرائيل ارادوا لهذا البلد ان يظل عاجزاً اقتصاديـــاً وثقافياً وان يظل معتمداً .

لقد بدأت هذه القصة التي أريد أن أرويها الى اخواننا الكرام منذ ان كان في هـــذا البلد رجل غريب يلعب دوراً رئيسياً في هذا البلد ويمثل جهة لم ترد ولن تريد ولا يمكن ان تريد المصلحة لهذا البلد.

كان هنالك شركة قائمة وكـــان هنالك آلات وكان هنالك بنايات فجاء هذا الانسان وشجع على تخريبها وهدمها ، ثم اخذنا على عاتقنا ومن حقنا ان نفكر في كل مشروع حيوي متوقع ان يغني هـــذا البلد وان يسعد هذا البلد وبهذه المناسبة أقول كلمة ربما مبالغ فيها ولكنها لها مغزاها .

يقول أحدهم ان من يملك البحر الميت يملك العالم. وبالطبع هذا فيه تضخيم وفيه مبالغةو لكن لهمدلوله.

ان البحر الميت يحوى ويحتوى عـــلى ثروات لو استغلها العرب لأثروا ولغنوا ، وبالطبع الحيـــاه الاقتصاديه تمهد لجميع الميادين في اى بلـــد يستقر اقتصاده .



من هذه الدراسات التي تفضل الأخ الدجاني فعرضها علينا سجل كل الشركات التي قامت بهذه الدراسات انا اقول لا الوم احداً بعينه وانما هـــذه الشركات انما تنبع من نفس الاتجاهات التي ماارادت ولن تريد ولا يمكن ان تريد الخير لهذا البلد .

ان من اقام اسرائيل على دمائنا وعلى خرائبنا واراد لها البقاء لا يمكن ان يريد لنا استقلالا اقتصادياً هذا ما اريد ان اشير اليه . ان لهـــذه النقطة مدلولها وان لهذه القصة مغزاها ، والنبي ﷺ يقول (لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين )؟

من الذي شتتنا ؟ ، ومن الذي خرب بيوتنا ؟ من الذي اقام اسرائيل على اشلائنا ودمائنا ؟ من الذي من الذي نهب اموالنا ؟ من الذي ذبحنا في كل منطقة من مناطق العرب ؟ هؤلاء لا يمكن ان يريدوا لنـــا الخير ، ولذلك كانت هذه المناورات وكانت هذه الارتباكات ، واذا استمرينا عـــلى ذلك فلن ينجح هذا المشروع الا اذا استقللنا بالرأي واذا استهدفنا المصلحة وتجنبنا هؤلاء ، عمـــلا يقول النبي ﷺ ( لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين )؟

هذه بالاختصار ما اريد ان الفت النظر اليه لا اكثر ولا اقل . مدلول ومغزى هذه القصة واما من ناحية جدوى المشروع الاقتصادي فلا يختلف فيه اثنان

( ز )

**الرئيس** : والآن الكلمـــة الى السيد فضـــل الدلقموني ، فليتفضل .

**السيد الدلقموني** نائب اربد : معالى الرئيس

حضرات النواب الكرام

ان الفيض في الموضوع بعد الكلام الذي سمعناه من حضرات الزملاء الكرام يغني كثيراً عن الادلاء بمعلومات جديده .

ان النواحي الّتي تطرق لهـــا الزملاء واقعيـــة ولكنني اريد ان اذكر الحكومه الجليله بـــان عدونا الذي يستغل في نفس المستوى هذه الماده وهذه الثروه سبقنا بمراحل والسبب في ذلك لسوء الحظ هو التردد في أي مشروع يقبل مـــن اللجـــان او الشركات الأستعماريه ، فمرة يقبل مجلس الادارة رأيا ثم تبدى شركة اخرى رايا نركض اليه ونترك الرأي او الخبرة الاوى وهكذا اضعنا الوقت واضعنا الزمن منذ سنة ١٩٥٤ ثم منـــذ تأسيس الشركة في سنـــة ١٩٥٦ . ان اليهـــود يقومـــون الآن بمشـــروع واســـع ويعتـــدون على الاراضي الّتي نؤمـــل ان تصبح لنا بحيرات استغلال بدليل انهم بدأوا – يحجزون مياه البحر الميت في الجنوب بطريق الحواجز بتجفيف المياه ثم يسيبون المياه الأخرى ذات ملح الطعام على البحر دون أن تمر بالمناطق الّتي يستغلونها ، اي على منطقتنا فاذا نحن بدأنا في المشروع الـــذى لا يزال قيد البحث والدراسة في جنـــوب البحر الميت فاننا سنواجه مشاكل عديدة منها مشكلة الأمن وهـــذا لسوء الحـــظ قائم ومنها مشكلة المياه الّتي يفيضها اليهـــود بزيادة ملح الطعام اذان السبخـــات الّتي ستقيمها سوف تكلفي بالمـــره لانتاج المشروع انتاج تجاري .

هذا من جهة ومن جهة اخـــرى فأن مجلس الادارة وهو يضم نخبة ممتازه من المواطنين وكذلك مدير الشركة الذي اعرف انه رجل ضمير ويعمل ، اذ انني جربته ، كيف يقبل مجلس الادارة وكيف يقبل جهاز هذه الشركة العربي ان يسكت طـــوال هذه السنوات الطويلة على الانفاق دون اي استثمار أو انتاج .

انني استغرب سكوت الحكومة ، اية حكومة وليست هـــذه هي الوزارة هـــي مسؤولة ، فكل الوزارات الّتي تعاقبت منـــذ سنة ١٩٥٤ حتى الآن تشملها هذه المسؤولية ، وقد لا تكون لهذه الوزارة هي الوزارة الّتي يلحقها بنسبة الأشهر الستة أو الأربعة الّتي قضتهـــا . فـــاذا قارنا هـــذه المسؤولية الزمنيه بمسؤوليات الوزارات الاخرى اعتقد ان كل الذين اشتركوا في الخدمة الحكومية ايضاً مسؤولين بقدر الزمن الذى قضوه في وزاراتهم . لكن الذي أريده بعد البحث المستفيض الذى تفضل به الزميل الأخ علي الدجاني وكان واقعياً وعلمياً ومدروسا أهيب بهذه الحكومة أن تتردد ولو في ذلك خسارة بعض المال في قبول أي رأي استشاري ذو فائدة انتاجية وأن لا تضيع هذا الوقت على هذا البلد وعلى موارد الخـــزينة والمساهمين حتى لا تساء سمعة هـــذا البلد وحتى لا يتحدانا الاجنبي في استثمارهم مرفق من مرافقنا الاقتصادية والسلام عليكم .

( ح )

**الرئيس :** ليتفضل السيد سليمان القضاه بالقاء كلمته

**السيد القضاه نائب عجلون :**

معالي الرئس ، حضرات الزملاء المحترمين .

لقد اوفى الزملاء الكرام البحـــث حقه . وفي الحقيقة لم يعد هناك مجال للقول اكثر ممـــا قيل وان المعلومات الدقيقة الّتي زودنا بها الأخ علي الدجاني لهي اكبر دليل على ان الشركة منذ تأسيسها تتعثر في مسيرها وما زالت حتى الآن عاجزة اكثر من التعثر حتى مازالت تحبو بجهد ولا شك انه لا يختلف احد منا على ان اكثر متطلبات هذا البلـــد الآن هـــو النهـــوض به اقتصادياً والحياة الاقتصادية لا شك مجالها رحب في هذا البلد الذى اثبت على انه مستقر من حيث الأمن ولا شك ان الاستقرار الداخلي اكبر عامل على نجاح اي تطور اقتصادي .

نبحث عن البترول ونبحث عن مجالات أخرى لتنمية الثروه في هذا البلد وأنا أقول ان البحر الميت



هو بحر بترول والاملاح الّتي فيه كافيه لأن تنهض باقتصاد هذا البلد وما على الحكومة أية حكومة الا أن تبذل الجهد وتسعى مع أصحاب رؤوس الأموال على استغلال أموالهم في هذا المشروع الحيوي الكبير وتشجع رؤوس الأموال العربية أيضاً وأني لا أشك بمقدرة حكومة دولة السيد التلهوني على معالجة هذا الوضع الذي آلت اليه الشركة وقد اثبتت هذه الحكومه على معالجتها للمستعصى مـــن الامور وهي كفيلة أن تحل مشكلـــة شركة البوتاس . ولي ملاحظه هو أن تدرس أحوال كل شركة تتعاقد مع شركة البوتاس من أجل الدراسات او غيرها وعن مدى نواياهـــا السياسيه وعن ما اذا كانت تريد انجاح هذا المشروع أم لا ، وختاماً فأني أعود فاؤيد ما ذكره الزمـــلاء الكرام واناشد الحكومه ان تبعث الحياة من جديد في هذه الشركه ولنا أيضاً بمديرها الأمل ان يقدم أيضاً الاقتراحات المفيده بهذا المجال .

**الرئيس :** أرجو من السيد حفظي ملحيس إذا كان ممكناً أن يختصر أسئلته ليوجهها الى الحكومـــه كي يضمن الرد عليها .

**السيد ملحيس نائب نابلس :** الواقـــع الذي لاحظته مـــن كلام الزملاء أنهم وضعوا عاتق فشل المشروع كله على التدخل الاستعماري ولكن يا ترى هل الهيئه الادارية او الاداره الّتي استلمت زمـــام العمل تسعة سنوات وصرفت مليوناً من الدنانير اليس عليهم مسؤوليه أيضاً في فشل هذا المشروع ؟ ! ان المواطن العادي يريد ان يعرف السبب لمـــاذا يقوم على الطرف الأخر من البحر الميت مشروع استخراج البوتاس وينجح وترتفع طاقته الانتاجيه من ثلاثين ألف طن الى ( ٢٠٠ ) ألف طن ومقدر له في السنين الثلاث القادمـــه ان تصل طاقته الانتاجيه الى مليون طن وعندما تمضى تسع سنوات وحتى الآن لم تستطيع الشركة أن تهيء او تجد من يحضر تصميمات ثابته الى من نعزو هذا الفشل ؟ وعلى من تقع المسؤوليه ؟ اليس المدير العام ومساعديـــه العين الّتي من خلالها تبصر هيئة الادارة سير هذا المشروع ؟

هل يجوز لرجل يعي المسؤوليه أن يسمح لسمعة البلد ومعنوية المواطنين أن تتردى وتمر السنين وكأن الأمر لا يمسه ؟

ما هي الطريقة المتبعة في استخراج البوتاس في المنطقه المحتلة ؟

هل تعمل الشركة بنفس الطريقه او حاولت ان تجرب طرقاً أخرى ؟

هذه أسئلة أوجهها هل صحيح ان شركـــة الانشاءات الامريكيه قـــد رشحت طريقة التعويم كطريقه أقتصاديه في تقريرها سنة ١٩٥٤ المرفوع الى الشركة عن طريق وزارة الاقتصاد ؟

لماذا لم يؤخذ برأيها اذا كان قبل الطرق الأخرى؟

لماذا لم تستعمل طرق تجريبيه قليلة الكلفه ؟

عشرة في المائـــه من النسبة الّتي صرفت على مشروع المصنع التجريبي الذي ثبت فشله . من كان يقرر إحضار الخبراء والشركات الأجنبيه ؟ وكم كان عددها منذ التأسيس ؟ ولم هذا العدد الكبير ؟

هل كان لدى الشركة فنيين عرب ؟ هل كان يستشار الفنيون الاجـــانب بحضور الفنيين العرب ؟ ما الذي توصلتم اليه بعد مضي هذه السنين الطويله ؟ الا تعتقدون بوجود دوافـــع سياسيه تحاول تثبيط المشروع وقتله زمنياً ؟

لماذا لم يكف عن العمل بسرعة – عمل هذه الشركة بعد ظهور فشلها ؟ .

هكذا في الأصل

هذه أسئلة يجب كل مواطن ان يعلم لماذا حدثت فهذه السنوات التسعه الطويله مرت بدون ان يصلوا الى بداية تجعلنا نتأمل انــه في خلال سنين قليله يظهر الانتاج .

لي ملاحظه وهي ان مشروع الصاب في الهند، ومشروع السد العالي في مصر ، تم بدون معونــة الغرب . وبعد أن تقاعس الغرب عــن الاسهام في تقديم معونته .

لماذا لانتجه الى الجهات التي لاتقع تحت دوافع سياسيه تعطل المشروع ؟ .

( ط )

**الرئيس** : الكلمة الآن الى الشيخ عبدالباقي جمو فليتفضل .

**الشيخ جمو نائب عمان** : معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

الواقع أنا متأكد بأن الساده النواب والحكومه الرشيده لاتخفى عليهم جميعاً الدوافع التي أدت الى فشل هذا المشروع وأنما الذي أعجب منه كثيراً هو ماورد في كلمات بعض النواب المحترمين من تساؤلات تدل على أننا لا نزال نشك بأن الــدول التي أقامت أسرائيل هي غير مخلصة لنا .

هذا لا يحتاج الى شك ، كما ان المواطن العادي يعلم تماماً عن طريق التجربة ان هذا البحر الميت غني بثرواته . الدليل الأول الشركة التي قامت وانتجت. والدليل الثاني اليهود الذين استطاعوا ان ينجحوا في مشروعهم وان يصدروا البوتاس الى الخارج .

كان بعض النواب يحومون حول الحمى ، وتوقعت ان يرتفعوا ولكنهم كانوا يهنون من العله ويكادون ان يضعوا أيديهم عليها ثم يتراجعون .

العلة اننا لا نثق بأنفسنا ، والعلة اننا لا نوكل الأمر الى اهله . فمثلا جاءنا خبير اجنبي . كان مديراً او خبيراً فيها لثلاث سنوات ، ثم ظهر لنا اخيراً أنه يدعي بانه يحمل شهادة الحقوق ! ومعلوم بانــه لا علاقة بين شهادة الحقوق وبين استخراج المعــادن من البحر الميت المفروض في مدير هذه الشركة أن يكون على الاقل متمتعــا بخبرة يميز بهــا بين الملح الانجليزي وملح الطعام . ومن الغلــط الكبير ان لا تدار هذه الشركة من قبل خبراء ليست لهم غايات سياسية ضد هذا البلد . وكما اشار الزميل لو انتظرنا الف سنة نتكل على امريكا وعلى بريطانيا وعلى الدول الرأسمالية الاستعمارية لما فرحنا بنصيحة واحــدة . ولا بدفعة بعجلتنا الى الامام مرة واحدة . لانها هي التي اوجدت اسرائيل وهي التى تعلم يقيناً اننــا اذا وصلنا الى درجة الاكتفاء الذاتي اننا سنفكر جديــاً لا قولا ولا عن طريق التصاريح بازالــة اسرائيل . ولذلك الموانع التي ادت لاستخراج البترول في الاردن هي الموانع التي ادت الى فشل مشروع البوتاس .

معلوم ان البحر الميت على بحر من البترول . قرى قوم لوط حرقها الله بالبترول. واوطأ مكان على الكرة هو البحر الميت . اليهود استخرجو البترول . كل البلاد التي تحيط بنا استخرجت البترول . الشركات الامريكية الاجنبية اعطت قراراً نهائياً ان مصر ليس فيها نقطة واحدة من البترول ولكنها عندما اعتمدت على نفسها استخرجت البترول .

علتنا ايها الاخوة اننا نلعب اللعبة التي اذكرها (كانوا يقولون اذا تعب الانسان من الركض يعود ثانية ويقول ــ جئتك من رأس الحوطه من اول وجديد) .

نحن كلما تأتي حكومة امانذكرها واما نقرعها فالمسؤولية لا تقع على حكومة واحده انما المسؤولية موزعه وكل واحد مع الاخ عبد القادر الصالح : ان



احدنا اذاجاء وزيراً لا يتحدث الادفاعاً عن الحكومة فكلنا يجب ان نشعر بالمسؤوليه. وبمواقف الانتقاد ، ان كنا وزراءاً او كنا نواباً او كنا كما يقول الاتراك ( باش بوزك )

( ضحك )

ولذلك ارجو من هذه الحكومه التي تمتعت بثقة المجلس وثقة جلالة الملك وانشاءالله تكون متمتعة بثقة الشعب . الا اصحاب الديزل وسيارات الديزل.

( ضحك )

أن تعمل جاهدة عــلى احياء هذا المشروع وأن لا تعتمد عــلى الأجانب الذين اوجدوا اسرائيل ، كما انها يجب عليها ان لا تعتمد على المواطنين الذين لا يتمتعون بالخبرة الفنية .

والسلام عليكم

( ى )

**الرئيس** : والآن الكلمــة الى السيد صلاح سحيمات . فليتفضل .

**السيد السحيمات نائب الكرك** : معالي الرئيس،

في اعتقادي ان قضية استخراج البوتاس من البحر الميت وتعثر الشركة في سيرها ليس ناتجا عن عدم وجود دراسات كافيــة فالدراسات موجودة والمعادن في البحر الميت متوفرة وبكميات هائلة وأنا لا أريد أن أشارك الاخوان الكرام في وضع المسؤولية على الاستعمار وعلى الصهيونية ولن أخلي جانبنا نحن من هذه المسؤولية فتأسيس الشركة بالشكل الذي تم فيه تأسيسها قام عــلى أساس عاطفي ، وأني أرى بكل تواضع أن مجلس ادارة يتألف مــن اصحاب السعاده سفراء الدول العربية المشتركة في المشروع مع بعض رجال الاعمال المرهقين في اعمالهم الاخرى في هذه المملكة لا يمكن أن يوصل هذه الشركة الى النجاح . وأعتقد أن الحل يمكن في ضرورة تصفية الشركة الحالية واعادة تأسيسها كشركة أردنية محلية وأن يعين لها مجلس ادارة متفرغ على أن يحتفظ للدول العربية أسهمها وكذلك للمساهمين من الداخل والخارج وبعكس ذلك فأن المشروع سيظل متعثرا وستبقى معادن البحر الميت للطرف الاخر يستغلها ونحــن نتفرج .

هذا المشروع مشروع اقتصادي هام ولذلك فأن حلــه لا يكون بالخطب الرنانه ولا بالتصاريح انما يكون بالدراسة الفنية الصحيحة والعمل الجدي وأرجو أن تعمل هــذه الحكومة وان تسلك الطريق الصحيح لانجاح هذه الشركة .

والسلام عليكم

**السيد الصالح نائب نابلس** :

ارجو من معالي الرئيس ان يأذن لي بالكلام لكي أوضح بعض الامور .

**الرئيس** : تفضل .

. . السيد الصالح نائب نابلس .

اولا أحب من اخواني ان يؤمنوا بأنني اؤمن بان الديمقراطية الحقة هي التي تقوم فعلا على النقد البناء .

ثانياً انني اؤمن ان اي انسان عرضة للخطاء وعرضة للصواب ، وعرضة للتقصير حتما ، واؤمن بشيء آخر وهو أن الانسان الــذى يصل الحكم لم يعــد بتصرفاته ملك نفسه وانما هو ملك للجمهور . ومن حق الناس سواء أكانوا من داخل البرلمان او خارج البرلمان ان يحاسبوا المسؤولين عن تصرفاتهم واحب ايضاً ان اؤكد انني من الأشخاص الــذين يحاولون دائماً ان يكونوا منصفين في انتقاداتهم . فانا عنــدما عرضت هذه الفكره بالذات قلت بادىء ذي بدء

هكذا هو الأصل

ان كل مواطـــن منا مسؤول وبالطبع أنا كمواطن في الاردن وكممثل في هذا المجلس اعتبر نفسي مسؤولا وقلت ان المسؤوليات تتوزع على الناس بمقـــدار امكاناتهم وبمقدار مراكزهم واقراراً بالواقع ان الوزارة التي كنت عضواً فيها استدعت الأخ الكريم وطلبت منه ايضاحات ــ ان كان يذكر ــ عن هذا الشأن كما يذكر وعن هذا الموقف المتعثر بالنسبة لموضوع حيوي . واعتقـــد ان ثمة اعضاء في تلك الوزارة وهم اعضاء في هذه الوزارة بعضهم كان حاضراً على محاسبة الأخ المسؤول عن هذا الأمر . ولا يعني هذا اننا براء من المسؤولية ولا أي منا هنا برىء من المسؤولية .

واني اؤكد للأخ اني لا اريـــد ان ادافـــع عن نفسي حينما اتكلم هذا الكلام أحب ان اعـــود الى فترة من التاريخ لما كتبت سلسلة مقالات عـــن الصداقة التقليدية صداقتنا ومهازلها وعن النكبة نكبة فلسطين قلت من المسؤول عن النكبة فكان جوابي اول كلمـــة

( أنا )

انا بالطبع كمواطن لأنني ان كنت مـــن المثقفين كنت ادري ويجب ان ادري ما يحاك لبلدي .

فتأخري وتقاعسي عن القيام بواجبي معنـــاه مسؤولية وان كنت من الناس العادين الذين كان همهم فليحيا اوفليسقط انا شجعت القيادة التي كانت لاتهدف لخير لهذا البلد الى ان وصلنا الى هذه الهاويه .

فأول كلمة قلتها كلمة صدق، من المسؤول عن النكبة ( أنا ) . فانا دائماً مستعد ان اتحمل قسطي من المسؤولية وبالطبع لا يعني هذا ان عبد القادر الصالح هو الذي حال دون نجاح هذا المشروع وهو يعرف وقسم كبير من المسؤولين يعرف مـــن المسؤول عن تعثر هذا البلد في الطريق الذي يجب كان ان يسير فيه .

واما فيما يتعلق بموضوع آخر انا اقر الأخ مـــن ان الذي وضع العراقيل في طرق انجاح هـــذا المشروع هو الذي وضع ولا يزال يضع العراقيل في سبيـــل إنجاح البترول .

( ك )

**الرئيس** : الكلمـــة الان للسيد موسى ابـــو الراغب فليتفضل .

**السيد ابو الراغب نائب عمان** : معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين .

كنت اود ان اكتفي بما سمعناه من الاخـــوان حول مشروع البوتاس .

المهم والمؤثر التأثير الكبير على اقتصاد هذا البلد رأيت انه لزاما علي ان اشير لناحيه مهمه والى تصريح احد الزملاء حيث قال ان اسرائيل قـــد بدأت فعلا بوضع حواجز على البحر الميت لتحيل قسم من هذه المياه وتأخذ ما بها من محتويات حيث يتبقى للعرب مياهاً مالحه صالحه فقط لاستخراج ملح الطعام .

إن هذا العمل الذي تقوم به اسرائيل الآن ليس جديداً علينا فقد قامت بعمـــل مماثل بالنسبة لتحويل مجرى نهر الاردن والظاهر انناالآن امام كارثه عظيمه كبيره شبيهه بكارثه تحويل روافد نهر الاردن بهذا العمل الجديد الذي سمعناه لأول مرة على لسان احد الزملاء في هذه الجلسة واني ارجو الحكومة الجليله ان تقوم بتحقيق سريع لحو هذا العمل حيث أن جميع الزملاء قد بحثوا وناقشوا هذا الموضوع نقاشاً واقعياً صريحـــاً . فما هي الجدوى من المشروع إذن . اذا كانت اسرائيل قد قامت فعلا بهذا العمل الفني الذي سيؤدى الى كارثة مماثلة الى الكارثة التي وقعت بها الأمة العربية بأسرها .



ان الحكومة الآن مدعوة الى عمـــل سريع في سبيل تجنب هذه الكارثه المحدقة حتى نستطيع انسير بهذا المشروع اسوة بالمشروع الاسرائيلي الذي يدر على اسرائيل ملايين من الدولارات .

فارجو انسمع من الحكومة رأيها بهذا الموضوع المهم وهو قضية وضع هذه السدود .

**الرئيس** : انتهت كلمات النواب وارجو من الحكومة ان تتفضل بالقاء ردها على ذلك .

ــ ل ــ

**وزير الدولة ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة :**

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

كانت الحكومة الاردنية وبعثة العدل الاميركيه قد تعاقدتا مع شركة الأنشاءات الاميركيه لأجراء دراسة عامة عن الجدوى الاقتصاديه والفنيه لأقامة مصنع للبوتاس على الشاطيء الشمالي لبحر الميت في موقـــع مشروع شركة البوتاس الفلسطينيه ، فتقدمت هذه الشركة الاميركيه تقريراً خلال عـــام ١٩٥٥ أوصت فيه بأقامة مصنع تجريبي لتدقيق المعلومات المتوفرة عن شركة البوتاس الفلسطينيه ولتعيين أنسب طريقة لاستصناع البوتاس ولجمع أية معلومات أخرى ضرورية لتصميم المصنع . وقد كان هذا الاجراء ضرورياً لتفادى اخطاء فنيه ونفقات غير ضرورية في المشروع التجاري بدليل ان شركة البوتاس الفلسطينيه كانت قد غيرت طريقة استصناع البوتاس التي كانت تنتهجها في وقت الانتداب عندما انتقلت الى المنطقة الجنوبيه من البحر الميت .

وعلى ضوء هذه التوصيات وبالتعاون مع الجامعه العربيه قامت الحكومة الاردنيه بالاشتراك مـــع بعض الدول الاعضاء في الجامعه العربيه بادىء ذي بدء بتأسيس شركة البوتاس العربيه مـــن اجل استغلال ثروات البحر الميت بموجب عقد التأسيس المؤرخ في ٢١ حزيران سنة ٩٥٦ الذي تم تسجيله في وزارة العدليه في عمان بتاريخ ٧ /٧/ ٩٥٦ برأسمال أسمي وقدره أربعة ملايـــين وخمسمايـــة الف دينار اردني مقسما الى تسعمايـــة الف ومائتي سهم بقيمة خمسة دنانير السهم الواحـــد . وقد أشترت كل من الاردن ولبنان وسوريا والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحده والعراق والبنك العربي ( ٢٠٠ ر ٢٠٠ ) سهم قيمتها مليون وألف دينار على الشكل التالي : —

| | | | |
|---|---|---|---|
| حكومة المملكة الارذنية الهاشمية | ١٠٠٠٠٠ | سهم قيمتها الاسميه | ٥٠٠٠٠٠ دينار |
| حكومة المملكة العربية السعودية | ٢٥٠٠٠ | سهم قيمتها الاسميه | ١٢٥٠٠٠ دينار |
| حكومة الجمهورية الغربية المتحده | ٢٥٠٠٠ | سهم قيمتها الاسميه | ١٢٥٠٠٠ دينار |
| حكومة الجمهورية العراقيـــه | ٢٥٠٠٠ | سهم قيمتها الاسميه | ١٢٥٠٠٠ دينار |
| حكومة الجمهورية اللبنانيـــه | ١٢٥٠٠ | سهم قيمتها الاسميه | ٦٢٥٠٠ دينار |
| حكومة الجمهورية السوريـــة | ١٢٥٠٠ | سهم قيمتها الاسميه | ٦٢٥٠٠ دينار |
| البنك العربي المحدود ./ عمان | ٢٠٠ | سهم قيمتها الاسميه | ١٠٠٠ دينار |

لقد نص عقد تأسيس الشركة ونظامها الداخلي على ان يطرح باقي الاسهم والبالغ عددها (٧٠٠،٠٠٠) سهما قيمتها الاساسيه ثلاثة ملايين ونصف المليون دينار في الاسواق العربيه للمساهمة الاهليه ومـــا لا يغطى من هذه الاسهم التي تطرح للاكتتاب الاهلي تغطيه المؤسسه العربيه وان لم تقم هذه المؤسسه بدورها بالتغطيه فأن على حكومات الدول العربيه المؤسسة ان تقوم بتغطيته بنسبة مساهمتها في موازنة جامعة الدول العربيه .

وقد نص عقد التأسيس أيضاً على تشكيل مجلس أدارة يمثل حكومات الدول المؤسسة وبقي هذا المجلس يدير شؤون الشركة حتى مطلع عام ٩٦٣ عندما تم انتخاب أعضاء جدد لمجلس الادارة من المساهمين الاهليين. وفي شهر نيسان من عام ١٩٦١ رأت الحكومة آنذاك ان مصلحة هذه المؤسسة ان تستبدل ممثليها مـــن الموظفين الرسميين بممثلين مـــن القطاع الخاص ممن تتوفر فيهم الخبرة الاقتصاديه والماليه وممن لا يكون عرضة للتبدل والتغيير كما كان يحصل بالنسبة لوزراء الاقتصاد الاردنيين . فعينت السيدين عبد المجيد شومان وفريد السعد وانتخب مجلس الادارة آنذاك السيد عبد المجيد شومان رئيساً له .

وقد قامت شركة البوتاس العربيه ببناء الملاحات والمصنع التجريبي حسب توصيات شركة الانشاءات الاميركيه واجرت التجارب والدراسات اللازمة على طرق الاستمتاع المختلفة تحت اشـــراف خبراء المان وامريكان واستغرق هذا العمل من اوائل سنة ١٩٥٩ ولغاية منتصف عام ١٩٦١ .

وحال الانتهاء من المرحلة التجريبية اختار مجلس ادارة الشركة بطريق العطاء الدولي شركة هندسيه امبركية تدعى شركة وسترن ناب الهندسية وتعاقد معها بتاريخ ١٠ ايلول ١٩٦١ لدراسة جدوى المشروع الاقتصاديه والفنيه ثم وضع تصاميمه النهائية وعمل المخططات التفصيليه ووضع المواصفات لاحالة عطاء بناء المصنع والملاحات والاشراف على انشاء المشروع وتشغيلـــه .

وفي شهر أيار سنة ٩٦٢ قدمت شركة وسترن ناب تقريرها بجدوى المشروع الفنيه والاقتصاديه واوصت فيه بأقامة المشروع في منطقة الامتياز الجنوبيه في غور الصافي بطاقة أنتاجيه تبلغ ٢٥٠ ألف طن من البوتاس سنوياً قابلة للزيادة في المستقبل الى ٥٠٠ ألف طن في السنه . وقد أوصت شركة وسترن ناب بنقل المشروع الى جنوب البحر الميت لعدم توفر مساحات كافية مـــن الارض تصلح لبناء الملاحات على الشاطىء الشمالي ولتخفيض تكاليف الشحن الى ميناء العقبه عـــن الطريق التي تولي مجلس الاعمار دراسة أمكانية فتحها وتعبيدهـــا عبر وادي العربـــه .

وقد أعتمدت الشركة الهندسية الاستشاريه في تقريرها عن جدوى المشروع الاقتصاديه على تقرير عـــن تسويق البوتاس العالمي كانت قد أعدته مؤسسة ستانفورد الاميركيه بناء على طلب شركة البوتاس العربيه .

بعد دراسة تقرير جدوى المشروع الفنيه والاقتصادية من قبل جهاز الشركة الفني الذي كان مؤلفا آنذاك من مهندسين اميركيين احدهما كان يعمل مديراً فنياً للشركة والآخر كان موفداً مـــن هيئة الامم المتحدة للعمل مع شركة البوتاس . وبعد الاتفاق على أدخال بعض التعديلات على التصاميم الأوليه ومصادقة مجلس الأداره عليها طلبت شركة البوتاس من الشركة الهندسيه الاستشاريه السير في المرحلـــه الثانية وهي أعداد المخططات والمواصفات التفصيلية للمصنع والملاحات .



وحال موافقة شركة البوتاس على السير في المرحلة الثانيه باشرت الشركة الهندسيه الاستشاريه في أعداد المخططات والمواصفات اللازمة لطرح عطاء بناء المصنع والملاحات وقد انهت الشركة الهندسية بتاريخ ١٥ أيلول سنه ٩٦٢ من وضع التصاميم والمخططات التفصيليه .

بتاريخ ١٥ أيلول سنة ٩٦٢ طرحت شركة البوتاس بناء عـــلى تنسيب الشركة الهندسيه عطاء دوليا لبناء الملاحات . وبتاريخ ٢٩/١/٩٦٣ تقدمت خمس شركات عالميه بعروض لبناء الملاحات وتراوحت أسعارها ما بين ٥ ر ٣ ــ ٥ ر ٦ مليون دينار . وقد اتضح ان هذا التفاوت بالاسعار كان ناتجاً عن عدم صحة الدراسات الفنيه التي اعدتها الشركة الهندسية وعـــدم أجراء مسح للمنطقة لمعرفة توبوغرافيتها قبل وضع التصاميم النهائيه فاضطرت الشركة لألغاء العطاء والطلب من الشركة الهندسيه أعادة دراسة المخططات والمواصفات لتأمين كافة المعلومات اللازمة وارسالها للشركات المقاوله لتقديم عروض جديدة على أساسها .

وفي خلال هذه الدراسة تبين أيضاً ان هنالك عوامل عديدة تتطلب المزيد من تعديل المخططات منها عوامل طبيعيه كأنحسار البحر الى درجة لم تكن متوقعه في جنوب البحر الميت ومنها كذلك حدوث فيضانـــات غير عاديه في منطقة غور الصافي خلال فصل الشتاء الماضي مما حدا الى تغيير موقع الملاحات الى داخل البحر وأقامة سدود لتحول دون اضرار الفيضانـــات بالملاحات والانشاءات في المستقبل ويتطلب العمل كذلك أنشاء قناة لضخ المياه من منطقة اللسان الى الملاحات وقد عدلت المخططات والتصاميم على هـــذا الاساس واتخذت الاجراءات الوقائيه اللازمة الامر الذي استغرق فترة طويله من الزمن لأتمامها .

وقد اتضح من تقدير التكاليف الواردة بالتقرير الاخير الذي اعدته الشركة الهندسية على ضوء التصاميم الاخيرة ارتفاع تكاليف مشروع البوتاس ارتفاعا كبيرا الامر الذي اضطر الشركة لتأجيل موعـــد استلام العطاءات لكل من المصنع والملاحات والطلب من الشركة الهندسية اعادة النظر في تصاميمها وتعديلها بقصد تخفيض التكاليف .

وللتأكد من صحة الدراسات التي قامت بها الشركة الاستشارية والتكاليف التي قدرتها لبنـــاء المشروع فقد اتصلت شركة البوتاس بعدة شركات هندسية عالمية لمراجعة وتدقيق الاعمال الفنية لمعرفة فيما اذا كـــان هنالك مجال لتعديلها وتخفيض تكاليفها لجعل المشروع أكثر فائدة .

ولا بد من الأشارة هنا الى أنه عندما تأسست شركة البوتاس سنة ٩٥٦ كانت جميع جهودها مركزة على اقامة المشروع على الشاطىء الشمالي للبحر الميت بطاقة انتاجية مقدارها سبعون الف طن من البوتاس سنويا وحدد آنذاك رأسمال الشركة بأربعة مـــلايين وخمسماية الف دينار . ولمـــا تبين من الجدوى الاقتصاديـــة والفنية بان الحد الادنى للانتاج يجب ان لا يقل عن ٢٥٠ الف طن من البوتاس سنويا وتقرر على أثرها اقامة المشروع على الشاطىء الجنوبي للبحر الميت ارتفعت تكاليف المشروع الى ما لا يقل عن عشرة ملايين دينار .

ومن اجل تغطية رأس المال وتنفيذاً لما نص عليه عقد التأسيس قامت شركة البوتاس سنة ١٩٦٢ بدعاية واسعة في مختلف الاقطار العربية من اجل الاكتتاب في اسهمها كما زار الدول العربية وفد يمثل الشركة للغاية نفسها ونتيجة لذلك ساهمت حـــكومة الـــكويت بمبلغ ١٢٥ الف دينار وساهمت حكومة قطر بمبلغ ٥٠

الف دينار وساهمت شركة مصفاة البترول الاردنية بمبلغ ٥٠ الف دينار ، ورفع البنك العربي مساهمته الى ٥٠ الف دينار كما ساهم في الشركة ٨٥٠١ مساهم من المواطنين في سائر الاقطار العربية . وقد بلغت قيمة الاسهم المباعة في الاكتتاب الشعبي (٢٫٢٠٦٫٦٧٥) دينار دفع منها لغاية تاريخه (١٫٩٨٤٫٠١٥) دينـــار . اما الرصيد الاجمالي المودع في المصارف الاردنية حتى تاريخه فيبلغ (٢٫٤٣٣٫٠٩٦) دينارا تتقاضى الشركـــة عليه فائدة بمعدل ٥٪ .

وحالما تسلمت هذه الحكومة المسؤولية اولت هذا الموضوع بالغ الاهتمام وطلبت من مجلس ادارة شركة البوتاس بياناً يتضمن المراحل التفصيلية التي مر بها هذا المشروع .

وعلى اثر ذلك وبعد اطلاع الحكومة على وضع الشركة العام من الناحيتين المالية والفنية كمـــا اتضح لكم من هذا التقرير وبعد الاطلاع على قرار مجلس ادارة شركة البوتاس الذي يؤكد فيه انه اصبح من الضروري الاستعانة بشركة اجنبية تساهم في رأسمال الشركة وتشترك في ادارتها الفنية والادارية وتسويق البوتاس عند انتاجه في الاسواق العالمية وان نظام الشركة الداخلي يخول مجلس الادارة اتخاذ مثل هذا القرار .

لهذه الاعتبارات كلها فقد رأت الحكومة انه اصبح من الضروري معالجة الوضع معالجة جذريـــة ، وذلك بالسعي من جديد لدى البنك الدولي ومؤسسة الانماء الدولية لتمويل المشروع ، والاشراف عليه اشرافاً كلياً من الناحيتين الفنية والادارية . وفعلا جرى الاتصال مع مؤسسة الانماء الدولية التي اعتذرت سنة ١٩٦٢ عن تقديم قرض لتمويل المشروع فابدت هذه المرة اهتمامها واستعدادها وعينت على نفقتها الخاصـــة شركة هندسية اميركية معروفة تدعى شركة جيكوبس الهندسية لتقوم بمهمة المراجعة والتدقيق ومراجعـــة التصاميم والدراسات التي قامت بها شركة وستر ناب بالتعاون مع شركة اخرى من اشهر الشركات ومن المتوقع ان تنجز الشركة المذكورة اعمالها وتقدم تقريرها خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر . وعلى ضوء هذه التقارير والدراسات الفنية نأمل ان يخرج هذا المشروع الى حيز العمل والتنفيذ والله ولي التوفيق .

وفي الختام فان معالي سمعان بك يامعالي الرئيس واظن ان دولة رئيس الوزراء ومعالي سمعـــان بك عندهما ما يمكن ان يجيبا به على اسئلة السادة النواب واستيضاحاتهم .

والسلام عليكم ورحمة الله

## م ــ مناقشة المدير العام لشركة البوتـــاس

**دولة رئيس الوزراء** : بعد ان استمع مجلسكم الكريم الى البيان المفصل عن نواحي السير في هذا المشروع ، أرجو اذا كان ممكنا ان نستمع الى معالي السيد سمعان داود مدير المشروع ، لعل عند بعض النواب المحترمين مايمكن ان يسألوه عن بعض الامور

**الرئيس** : تفضل يا سمعان بك . .

وهنا وقف معالي السيد سمعان داود المدير العام لشركة البوتاس العربية على المنصة .

**الرئيس** : هل احد من النواب المحترمين يريد ان يسأل او يستوضح عن بعض الامور من مـــدير شركة البوتاس العربية ؟

**السيد الدلقموني نائب اربد** : سيدي ، ورد في ملاحظات حضرات الزملاء والتقرير الذي تلاه



وزير الدولة لشئون رئاسة الوزراء بأن هنالك كان تقصيراً في المسح الطوبوغرافي فمن هو المسؤول عن هذا التقصير ؟ .

**مدير الشركة** : ان شركة البوتاس العربيـــة تعاقدت مع الشركة الاستشارية الاميركية ان تقوم باعمالها على ثلاث مراحل .

المرحلة الاولى ــ دراســـة الجدوى الفنيـــة والاقتصادية . وتتطلب الدراسة الفنية اجراء اعمال فنية كبيرة قبل ان تتقدم الشركة وتبدي رأيها كمـــا يجب ، ويظهر ان الشركة آنئذ فكرت رغبـــة فيها في الاسراع او رغبة منها في التوفتر ان تعمل مخططاتها ومواصفاتها دون ان تجري مسحاً طوبوغرافيا لذالك الموقع . وهنا وقع الخطأ عندما تقدمت هذه العطاءات للشركات اكتشف هذا الخطأ ولم يكن ممكناً السير في المناقصة لبناء الملاحات فطلبنا من تلك الشركـــة اعادة الدراسة واجراء المسح الطوبوغرافي ــ المسح الكامل فاعادته وأكملته واعادت التخطيط على هـــذا الاساس .

**السيد الدلقموني نائب اربد** : من المسؤول عن هـــذا النقص والتقصير في المسح الطوبوغرافي الذي اكتشفته الشركة المحلية بالخطأ؟وما هي المسؤولية بالنسبة للتعاقد مع الشركة المترتبة على هذه الناحية ؟

**مدير الشركة** : كل شركة أو كل رجل فن يمكن ان يخطيء كمـــا يمكن أن يصيب فقد اخطأت هذه الشركة التقدير واتمت اعمالها بدون مسح وعندما طلب منها ذلك أن تصحح خطأها عدلته .

أنا لا ادافع عن هذه الشركة ، انا كنت ولا ازال في حرب معها .

**السيد الدلقموني نائب اربد** : كل ما ذكر بأن الشركة ما أبدلت . فما علاقة شركة (وستر ناب) بموضوع التنقيب عن البوتاس .

**مدير الشركة** : الواضح ان الشركة لم تستبدل إنما هنالك اصول في اوروبا وفي امريكا ان تتعاون الشركات مع بعضها او ان تشتري الشركة شركة اخرى وتندمج بها وهـــذه الحالة في هـــذه القضية شركة وستر ناب موجودة في كالوفورنيـــا في سان فرانسيسكو والشركـــة الكبـــيرة تلك موجودة في كلايفلاند . صار في تفاهم بينهم الشركة التي في كليفلند شركة كبيرة جداً فاتفقت ان تندمج هـــذه الشركة مع الثانية فاصبحت شركة واحـــده وليس باستطاعتنا أن نحول دون هذا الدمج .

**السيد الدلقموني نائب اربد** : ومـــاذا كانت نتيجة دراسة الشركـــة الجديده المحول اليها وضع المواصفات والمخططات ؟ .

**مدير الشركة** : الحقيقة ان الشركة الجديدة ضاعفت كثيراً من اهتمامها وارسلت خير مهندسيها لاكمال المواصفات والتصاميم على الوجه الذي تمت فيه المناقصة .

**السيد الدلقموني نائب اربد** : وماذا تم بدفتر العطاءات الشامل للمواصفات بعد أن طرح العطاء وتقدمت شركات ثم امتنعت الشركات مرة اخرى وبقيت شركتان فقط . فما هي الملابسات التي رافقت هذا التحول والتبديل ؟ .

**مدير الشركة** : كما جاء بتقرير الحكومة بعد أن أجرت التعديلات الضرورية وفي خلال هـــذه التعديلات نشأت عوامـــل طبيعيـــة اضطروا ان يأخذوها بعين الاعتبار وعملوا التعديلات الاخيره عـــلى اساسها وعندما تقدم تقرير بتكاليف هـــذا المشروع وجد أن هـــذه التكاليف ليس بمقدور الشركـــة أن تسير بالمشروع على أساسها فاوقفت العطاءات ولم تشأ ان تسير لأن في خزائنها لا يوجد

المـــال الذي يكفـــي للخوض في هـــذا المشروع والاستمرار به .

**السيد الدلقموني** نائب اربد : إذن ما قيمة أية دراسة عندما تكون مجديـــة وتكلف هذه الدراسة للانتاج الصحيح ثم نمتنع عـــن قبول هذا التكاليف ونحرم انفسنا والشركة والمساهين من الانتاج ؟

**مدير الشركة** : يا فضل بك ربما سها عن بالك ان تلاحظ ما جاء في تقرير الحكومة بأنه نحن الآن في سبيل المراجعة وتدقيق المخططات بغية تحديـــد التكاليف ونحن بانتظار هذه النتيجة .

**السيد الدلقموني** نائب اربد : لو فرضنا أنه قدم تقرير ووجد ان التكاليف باهظة اي انسان ذو جدوى يرى بطبيعة الحال ــ ان الشركة مؤهلة بهذه الدراسة يحتاج الى نفقات ويحتاج الى مال فاذا كانت دراسات الشركة المكلفة لا جدوى انتاجيـــه ماذا يهمنا مـــن تكاليف المال . اما ان نتقدم بالتكاليف المالية لنحصل على المال أو نقول بلا تردد بأنه ليس لدينا مال وثم نكف بالتصرف وابقاء العمل الاداري يتقاضي رواتب ونفقات لا طائلة تحتها .

**مدير الشركة** : التكاليف معرفتها وتقديرها ضروري جداً لأنه على أساسها نستطيع ان نؤمن المال وكنت انتظر في هـــذه الجلسة ان نستفيد منها حتى يقترح لنـــا كيف نتدبر المال لاقامة هذا المشروع ولكن لم اسمع احداً تقدم بمثل ذلك .

( ضجه )

**السيد الدلقموني** نائب اربد : لم يتم النقاش بعد يا معالي الرئيس ولم يتم بعد اسئلة حضرات النواب الزملاء في هذا الموضوع حتى يقترح بذلك ، ثم ما هو الآن عمل الشركة بالوقت الحاضر ؟

**مدير الشركة** : اي شركة ؟

**السيد الدلقموني** نائب اربد : الموضوع الآن موضوع ادارة شركة البوتاس .

**مدير الشركة** : ننتظر التقرير الأخير الـــذي سيأتي كي نسير على هديه .

**السيد الدلقموني** نائب اربد : ألم يحدد في التقرير الفتره ؟

**مدير الشركة** : حدد له ثلاثة أشهر .

**السيد الدلقموني** نائب اربد : منذ كم شهر بدأ العمل بالمشروع .

**مدير الشركة** : بدأ منذ شهر .

**السيد الدلقموني** نائب اربد : منذ سنة ١٩٥٤ المشروع قائم ، وها نحن الان في سنة ١٩٦٤ ولم يتم بالمشروع شي .

**مدير الشركة** : هذه المدة سمعت التعليق الكثير عنها ولكن سمعنا ايضاً من الحاج السيد علي الدجاني ان المشروع الاسرائيلي بدأ سنة ١٩٢٤ وصار ينتج في سنة ١٩٦٤ .

(ضجة)

**السيد الدلقموني** نائب اربد : الا تعتقدون معاليكم ومعاليكم مواطن قبل ان تكون مديرا لهذه الشركة بانه من الاولى عندما يجد الانسان او المرء او جهاز اي عمل كهذا العمل بانه لا جدوى من الزمن يمضي بدون فائدة ان يقول ويصرح للمسؤولين في الحكومة بان الوقت والزمـــن يذهب ومجلس الاداره وجهاز هذه الشركة يتقاضى رواتب لا جدوى من ورائها ويجب إستبدالنا بأناس اكفأ منا من ناحية فنية ام لا ؟

**مدير الشركة** : نحن كنا دائماً على إتصال مع الحكومة ، والحكومة تعرف كل شيء وكل الإدوار التي مرت على هذه الشركة . اما اذا كانت ستستبدل أو لا تستبدل ، هذا من شأن المساهين في اجتماع عام يعقد بآخر السنة . فاذا انست فينا عدم الكفايه ، فانا من الذين اول من يترك العمل ، ولكن هذا مـــن إختصاص الهيئة العامة .

**السيد الدلقموني** نائب اربد : صحيح أن هذا من شأن المساهين ونحن مواطنون وهذا المجلس ايضاً ممثل للمساهين وأعتقد انه من حقه مجتمعاً ومنفرداً ان يوجه مثل هذا السؤال ، واذا ما استعرض السادة الممثلين في هذه الشركة أستغرب وهم ذوي ضمائر استغرب سكوتهم طوال هذه المده عن هذا الوضع ، ثم أتساءل ــ وهذا موجه الى الحكومة الجليلة ــ لماذا ابعدت الفنيين المختصين من وزارة الاقتصاد عـــن المشاركة أو المساهمة في تسيير اوتوجيه هذا المشروع؟ ويوجـــد مهندسون مختصون كيماويـــين في وزارة الاقتصاد ليسوا ممثلين . ممثل مهندس طرق في مجلس الأداره . وممثل اناس مختصين في المسائـــل المالية . وليسوا مختصين في المسائل الكيماوية وهذا موضوع يختص في هندسة الكيماوية .

**دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية** : صلة الحكومة في شركة البوتاس كصلتها في شركة الفوسفات كصلتها في شركة الاسمنت ، كصلتها في أى شركة تسهم فيها ، والشركة شركة عربية اهلية والحكومة كان يمثلها وزير الاقتصاد وجدت بان وزراء الاقتصاد هذا عام ١٩٦١ ـــ يقضي فترة ويمكن ان شمله اماتبديل وزارى او تعديل وزارى فارادت ان تستبدل ممثليها بممثلين من الأهلين فمن ذلك الحين وفي سنة ١٩٦١ اختارت عبد المجيد شومان وفريد السعد وارجـــو من النائب المحترم ان يذكر اسماء اعضاء مجلس ادارة شركة البوتاس .

**السيد الدلقموني** نائب اربد : ياسيدي . . .

**دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية** : اذكرهم نحن عن الحكومة الآن اثنين . .



**السيد الدلقموني** نائب اربد . السيد عبد المجيد شومان ، السيد عبدالله بشناق ، السيد امين شاهين ، السيد سمعان داود ، السيد نجـــم الدين الدجاني ، السيد احمد فوزى ، السيد فؤاد سعادة كتاني هؤلاء الذين اذكرهم وليس بينهم من هو مختص في الهندسة الكيماوية ابداً .

**دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية** : مجلس الادارة ليس من الضرورى ان يكون فيه اختصاص كذلك المدير لايكون مختصاً ، لأن الاختصاص انما يكون في الجهاز الفني ، الآن مجلس ادارة مصفاة البترول منير الاسمر هل هو اختصاصى في البترول ومشتقاته؟ الياس المعشر هل هو اختصاصى في البترول ومشتقاته فلذلك مجالس الادارة انما تخضع للانتخاب وكما ذكر بأنه يعود أمر انتخابهم الى الهيئة العامه وليس الى الحكومة .

**السيد الدلقموني** نائب اربد : جميل ان يقول دولة الرئيس هذا ولكن ما دام أن المشروع مشروع اقتصادى ومهم وغيرنا يستغل الموضوع بطرق فنيه ، ليس بالمستحيل ان يكون من بين الاعضاء الممثلين للحكومة من هم مختصون في الموضـــوع فالسيد نجم الدين الدجاني اقتصادى معروف ولا بأس بالدراسات الاقتصادية ولكن هنالك في وزارة الاقتصاد مهندسون كيماويون ، كان بالامكان ان يستعان بهم للخبرة والدراسة على الاقـــل ، مجلس الادارة يدرس المواصفات والعطاءات والدراسات بينما تكون هنالك خبرة مع الجهاز الذى تفضل به دولة الرئيس واجاب بأنه يوجد جهاز فني ، الجهاز الفني الـــذى يخضع لقرارات مجلس الادارة لا يستطيع أن يقول شيئاً اما عندما يكون هنالك اعضاء ممثلين في مجلس الادارة ولهم خبرة فنية اعتقد بتكون الجدوى انفع وأفضل .

**مدير الشركة** : من جملة اعضاء مجلس الادارة المهندس السيد احمد فوزي .

**السيد الدلقموني** نائب اربد : هـــذا مهندس معماري وطرق .

**مدير الشركة** : اما بالنسبة للمهندسين الآخرين عندما تلقينا آخر المواصفات والتصاميم عين مجلس الادارة لجنةفنية من اربعة مهندسين اردنيين ودرسوا المواصفات والمخططات واعطوا تقريراً مطولا عـــن الموضوع ارسلناه للشركة الهندسية وصار تبادل في وجهات النظر بين الفريقين .

**السيد الدلقموني** نائب اربد : هذا لم يذكر في التقرير الذي تقدمت به الحكومة الآن ، ماذا تم ، لان هذه مرحلة مهمة في نظر المساهمين وهذا ما يجب أن يعرف بان هناك جهة رسمية ايضاً تراقب المواصفات وتدرسها من ناحية فنية حتى يطمئن هذا المجلس بأنه فعلا هناك ارآء فنية تراقب هذه الدراسات .

**دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية**: هذا عمل مراقب الشركات وليس عمل الحكومة .

**السيد الدلقموني** نائب اربد : على كل حال .

**الرئيس** : الموضوع يا أخوان ان نجد العلاج لهذا المشروع اما الاسئلة والاجوبة عن الاشياء الماضية هذه انتهت . الآن ما هو العلاج الذي يقترحه المجلس الكريم على الشركة او على الحكومة أن تتبناه لانجاز هذا الموضوع .

**السيد عريقات** نائب القدس : كل ما نرجوه ان تعمل الحكومة جاهدة لاحياء هذا المشروع .

**السيد المعايطة** نائب الكرك : معالي الرئيس ،

جاء في كلمة الزميل الحاج علي الدجاني بأنـــه صرف على هذا المشروع ، ، ر٢٥٠ر١ دينار وحتى الآن لم ينجح هذا المشروع ، فهل بالامكان تقديم بيان تفصيلي بهذا المبلغ ؟

**مدير الشركة** : لماذا لأ ؟

**الرئيس** : صرفت على الادارة وعلى الملاحات.

**السيد المعايطة** نائب الكرك : دعوه هو ليجاوب.

**مدير الشركة** : ان الشركة ترحب بكل عضو من اعضاء هـــذا المجلس الكريم ان يشرف مكاتب الشركة ويطلع على جميع الاجراءات والمعاملات من مالية او فنية .

**السيد المعايطة** نائب الكرك : جاء بكلمة النائب المحترم بأن المصانع موقوفه الآن والمشروع غير صالح للغايـــة التي استورد من اجلها فلماذا الاحتفاظ بهـــا حتى الآن ؟

**مدير الشركة** : اية مصانع ؟ المصنع التجريبي !

**السيد المعايطة** نائب الكرك : المصنع التجريبي .

**مدير الشركة** : المصنع التجريبي موجود وقائم وعندما يقرر نهائياً بأن لا ضرورة له سنبيعه .

**السيد المعايطة** نائب الكرك : كذلك جـــاء في جواب الزميل الحاج علي الدجاني بأن القائمين عـــلى هذا المشروع لم يزوروا حتى الآن أماكن العمـــل ، اصحيح هذا ؟

يا معـــالي الرئيس ، الآن ثبت مـــن جواب الحكومة أنه من سنة ١٩٥٦ حتى ١٩٦٤ ونحن نعمل في دراسات خاطئـــة وصرف معظم رأسمال هـــذه الشركة على هذه الدراسات والرواتب وغير ذلك من النفقات الاخرى ، هل بامكان معالى مدير الشركة بيان ذلك ؟

**مدير الشركة** : راسمال الشركة لم يبـــذر ولم يصرف في غير منفعة ، راسمـــال المساهمين الـــذى دفعوه ويبلغ مليونى دينـــار موجود لم يمس ، كل المصاريف التى صرفت منذ سنة ١٩٥٦ حتى ١٩٦٤



كانت صرفت عن يد الدول العربية لما كانت متولية ادارة شؤون هـــذا المشروع ، امـــوال المساهمين موجودة وكل الصرف كان يصرف من المليون دينار ومن الفوائد ومـــع كل ذلك فوق اموال المساهمين يوجد في الشركة مبلغ نصف مليون دينار زائد .

**السيد المعايطة** نائب الكرك : ذكر ايضـــاً بان الخبير كان يحمل شهادة حقوق.

**مدير الشركة** : من هو المقصود، هل هو انا؟

**السيد المعايطة** نائب الكرك : لا ، ليس أنت.

**مدير الشركة** : احب ان يفهم الاستاذ وانت بأنى تطوعت في خدمة هذه الشركة وقبلت في الخدمة بها بناء على الحاح مني .

**السيد خليفة** نائب عمان : من مناقشة الزملاء الكرام وجواب الحكومة الكريمة تبين بأن هنـــاك مريض هو شركة البوتاس، هـــذا المريض عرف ان علاجه اما فني واما مادي، يقول التقرير بان المشروع يحتاج الى عشرة ملايين دينـــار ، اى ان العلاج او ثمن الروشيتة يحتاج الى عشرة ملايين دينار ، فعلينا ان نبحث عن المبلغ اما من المؤسسات الدولية اومن دول الجامعة العربية ونأمل مـــن الحكومة ان تسلك الطريقين وتقدم للمجلس الكريم تقريراً عن نتيجة مساعيها واما العله الفنية ارجـــو ان يوضح لنا مدير الشركة هل هو يثق بهذه الشركات المستشارة او لا يثق فاذا كان لا يثق بها نفتش على غيرها .

**مدير الشركة**: يا باشا الشركة الاستشارية بعد ان تكون اشتغلت سنتين او ثلاثة وجميع الدراسات هي التي قامت بها ، ليس من السهل ان نستبدلها ونبدأ من جديد ، الدراسات قائمة وموجودة ولكن يجوز ان نأتي بشركة اخرى وتدرس هـــذه الدراســـات وتعطينا رأيها فيها والان نحن في آخر مرحلة من مراحل الدراسات الفنية، الدراسات الان بصورة نهائية. ان الذى ازعجنا هو كثرة تكاليفها ، الان نحن ساعون لعمل شيء فني بقصد تخفيض هذه التكاليف واذا كان بالامكان ان ندبر المبلغ بكامله نبدأ حالا . الشهر القادم نبدأ نشتغل .

**السيد خليفة** : نائب عمان هـــل هي مشورة صحيحة .

**مدير الشركة** : لم يثبت لى أنها غير صحيحه

**السيد عريقات** نائب القدس : الا تعتقد بأن المصنع التجريبي قـــد استخرج منه البوتاس بصورة فنيه ام لا ؟

**مدير الشركة** : استخرج .

**السيد عريقات** نائب القدس اذن ماهي الاسباب التي اوقفت العمل ؟

**مدير الشركة** لان تشغيل هذا المصنع ليخرج كمية بسيطة مثل هذه يكلف مبالغ طائلة والمهندسون الفنيون أقروا بان ليس هذا بمشروع اقتصادي

**السيد عريقات** نائب القدس : المثبت للشركة ان احد الفنيين الذي احضر من الخارج كان يتلاعب او يعمل على غش الشركة او ان يقول هذا المصنع غير كافي.

**مدير الشركة**: باية سنة هذا ؟

**السيد عريقات** نائب القدس : قبل ان تستلم ، انت ليس عليك لوم سؤال آخر ، الا تعتقد بان المشروع كان قد درس دراسة وافية منذ زمن بعيد؟ والجانب الاخر يستغله .

**مدير الشركة** : هـــذا السؤال الذي يتردد على السنة عديـــدة يتساءل الناس لماذا المشروع الاسرائيلي يعمل وهنا مشروعنا لا يعمل ؟

هنا الجواب من حقكم ان تعرفوه .

بدات شركة البوتاس الفلسطينية عملها في البحر الميت سنة ١٩٣١ وان الدراسة بدات سنة ١٩٢٤ ، انما نشاطهم بدأ سنة ١٩٣١ وفي فروغه سنة ١٩٣٧ نحن بدأنا واسسنا الشركة سنة ١٩٥٦ . لقد اقامت شركةالبوتاس الفلسطينيه سنة١٩٣٧ ملاحات جنوب البحر الميت وقد وضعت هذه الملاحات تحت سيطرة اليهود بعد حوادث عام ١٩٤٨ فقامت السلطات الاسرائيليه عام ١٩٥١ بتنظيم وتوسيع هذه الملاحات وتشغيلها ثالثا . تبلغ مساحة الاراضى الصالحة لبناء الملاحات الواقعة في الاراضى المحتله ما يقرب من ضعفى المساحةالتي تقع في المنطقة الاردنية تبلغ مساحة الاراضى الصالحة لبناء الملاحات ، عفواً ، ان الاراضي الصالحة لبناء الملاحات والواقعة في الاردن هي عبارة عن مجرى للسيول والوديان والفيضانات خاصة في موسم الشتاء الامر الذى يستوجب تحويل مجرى هذه المياه وهذا بدورة يكلف مبالغ طائلة .

خامساً : ان حوالى ٧٥٪ من مجموع الامطار التي تصب في وادي العربه تمر في المنطقة الاردنيه وتخترق منطقة الملاحات المقترحة الأمر الذي يتطلب اجراءات وقائية لحماية المشروع من الفيضانات وهذا بدوره يكلف مبالغ طائله .

نظراً لانحسار مياه البحر ستضطر الشركة الى جر المياه الى الملاحات من المنطقة الواقعة جنوب شبه جزيرة اللسان وتقدر تكاليف هذه القناة ما يزيد على ستة ملايين دولار بينما المياه متوفره على الجانب الآخر من البحر الميت بحيث يمكن لشركة البوتاس الاسرائيلية ضخ ما تحتاج اليه من مياه من مواقع مجاورة لملاحاتها ، ان اعتداء اليهود على الاراضى الاردنية وتجاوزهم خط الهدنه واقتطاع ما مساحته اربعة كيلومترات مربعة من الاراضي الصالحة لبناء الملاحات سيضطر الشركة للاستعاضة عن هذه المنطقة باخرى لكن الضعف في النواحى المادية وارتفاع تكاليف المصروف فعلى هذه النقطةاهتمت كل الاهتمام ورفعت الامر الى لجنة الهدنة المشتركة التى ادانت اسرائيل ولكنها لم تنصع لأمراللجنة والامر عرض على مجلس الامن اول مره وثاني مرة ولا يزال موجوداً لدى مجلس الأمن .

السيد عريقات نائب القدس : ألم تكن الاراضى الحالية التي انشأت عليها شركة البوتاس في السابق في زمن الانتداب وفي الوقت الحالي كافية لهذا المشروع ام لا ؟

مدير الشركة : سأكمل اولا . . . لم تبدأ شركة البوتاس العربية نشاطها الا من سنة ٩٥٧ ، هذا جاء في التقرير سنمر عنه مرور الكرام تاسعاً ان اكتشاف الغاز الطبيعى في صحراء النقب وفر لشركة البوتاس الاسرائيليه مصدراً لتوليد الطاقة الحرارية بتكاليف منخفضه عاشراً واخيراً ، بلغت تكاليف المشروع الاسرائيلي بما في ذلك اعمال التوسع الجارية حالياً بما يقرب من الثمانين مليون دولار وقد توفرت هذه المبالغ من مساهمة الحكومة الاسرائيلية والاكتتاب الشعبي والقروض التي حصلت عليها الشركة من البنك الدولى ومؤسسات دولية خارجية متعددة .

السيد عريقات نائب القدس : ارجو ان تجنبي عن مسألة الاراضي الحاليه فهل الاراضي الحالية او الاراضى القائمه عليها المصنع التجريبي في الشمال اليست كافية لاستخراج البوتاس ؟ لانه يوجد ثمانية الاف دونم في المنطقة الحاليــه ، فهل ثمانية الاف دونم لاتكفى لهذا المشروع ؟

مدير الشركة : قرر الفنيون بأنها لاتكفي .



السيد عريقات نائب القدس : سؤال أخير ماهي الاسباب التي دعت الشركة لان تعطي الملح لشخص معين ان تطرحه في المزاد .

الرئيس : هذا تتقدم به كسؤال الى الحكومة والحكومة ستجيب عليه .

السيد عريقات نائب القدس : انا اريد الجواب الآن اذا امكن.

الرئيس : لا ، هذا غير وارد .

السيد الدلقموني نائب اربد : ما دام بأن المعلومات التي توفرت للشركة وللحكومة من ناحية فنية بان هناك سيول ومجارى مياه يكلف تحويلها ولتهيئة الجو لانتاج البوتاس ، ستة ملايين فقط لتحويل السيول والمياه . ثم تقول ايضا – المعلومات بان جزءاً كبيراً ، كما ذكرت بكلمتى سابقاً بأن جزءاً كبيراً من الاراضى الصالحة للسبخه او لتكون بركاً للتبخير هي اردنية واغتصبها اليهود ، ثم يقال بانه ثبت ايضاً من التقرير الذى تلاه معالي المدير بأن الذى قلته نعمل حواجز وسدود لحبس المياه في الجانب الاسرائيلي ايضاً يحرمنا من أخذ الكميات الوافرة من المياه المتوفر بها مادة البوتاس او ملح البوتاس ثم فيضان هذا الماء بعد أخذ حاجة اسرائيل منه على الجزء الاردني الغربي وابقاء الماء وسخاً يعني نحتاج حينئذ الى تكاليف لتنقية ملح البوتاس والى عمليات اضافيه ونفقات زائدة فنحن نتكلف اذن في نقل المشروع من الشمال الى نفقات تحويل السيول ما يقرب من ستة ملايين ثم نحتاج الى جهود فنية أخرى لتنقية المياه / بنسبة ملح البوتاس الذى زاد من المياه الوسخة التي يتسرب الماء المحتوى على ملح الطعام والذى تأخذ اسرائيل منه ملح البوتاس الى الجانب الاردني فما هو الموقف الفني من هذه الناحيه من قبل الشركة ؟ .

السيد السحيمات نائب الكرك : يظهر بأن بعض الأخوان اصبح اختصاصياً بالبوتاس بشكل ان الاخ يضرب بجميع التقارير التي اعطتها الشركات الفنية المستشارة العالمية عرض الحائط ويقرر هو برأيه ان هنا أحسن او هناك أحسن نحن لا نريد هنا ان نقرر اموراً فنية لأنه ليس بيننا فنياً واحداً انما الذي نريده ان الشركة تعثرت بأعمالها ولم تزل الى الآن ولذلك نرجو ان لا نربك الامر أكثر من اللزوم وان نطلب من الحكومة أن تسير بدراساتها وباعمالها بجد وأن تستفيد من التقارير القايمة .

السيد الدلقموني نائب اربد : على كل حال انا لا اريد ان اعقب على كلام الاخ الفني ايضا الذي اتساوى واياه على الاقل بالموضوع ، لكن هذه المعلومات وهذه التساؤلات كما هو يبيح لنفسه ايضا يجوز لكل نائب ان يتساءل نفس هذه التساؤلات والتساؤل لا يعني انه لأ ، نجبر الشركة او الحكومة ان تسير بهذا الطريق ، هذه تساؤلات ننتظر منها الاجابة فاذا كانت القرارات التي ستتخذ هي في جانب هذه الشركة بالذات فنحن اول المهنئين للحكومة وللشركة .

السيد حداد نائب اربد : معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين .

ان النقاش الحي الذي دار حول شركة البوتاس لهو نقاش على جانب من الاهمية والواقع اننا استفدنا جميعاً نواباً وحكومة ومديراً للمشروع ، انني الاحظ ان هذا المشروع قد وفيناه البحث من جميع نواحيه وكما قال عبد الرحمن باشا خليفة النائب المحترم ان المشروع مريض وان هذا المريض مريض منذ سنوات وعرفنا انه بحاجة الى روشيته بعشرة ملايين ، علينا ان نتدبر المال ، ولذلك الحكومة مدعوة لأن نتدبر المال

هكذا في الأصل

لاخراج هذا المشروع الى حيز الوجود الذي بنجاحه سيعطي أكله لهذا البلد الذي يبحث عن اي مصدر رزق ليدعم انتاجه دعماً صحيحاً بخيره وفوائد شعبه. ولذلك يا معالي الرئيس ويا حضرات الزملاء الاكارم بصفة الاخ الكريم معالي سمعان بك مديراً للمشروع وبصفته خبيراً أكثر مني وأكثر من بعض الزملاء وهو ايضاً عليه ان يفتش وان يبحث عن النقص الذي أخر هذا المشروع منذ ثماني سنوات حتى اذا عرفه اين هو وعرفناه معــه وعرفته الحكومة ممثلة بوزير الاقتصاد عندها سنستطيع ان ندعمه بالمال ويظهر الى حيز الوجود ولهذا اقترح ان ننهي الموضوع ونبحث بموضوع آخر والسلام عليكم .

**السيد ملحيس نائب نابلس** : مكتوب هنــا عندكم خبير استخدمتموه اسمه ( استوفر ) براتب قدره ( ٢٥٠ ) ديناراً كخبير وسيشتغل عند الشركة كذلك ب ( ٦٠ ) ديناراً ، من الذي اختار هــذا الخبير ب ( ٢٥٠ ) ديناراً وكفايته أقل من ذلك .

**مدير الشركة** : كان هذا من سنة ٥٧/٥٨ .

**السيد ملحيس نائب نابلس** : معاليكم قلت قبل قليل انه سنة ١٩٣١ بدأ مشروع البوتاس الاسرائيلي، سنة ١٩٣٧ انتج يعني ستة سنوات ، فــا بالك نحن من سنة ٥٦ ؟

**مدير الشركة** : المشروع الاسرائيلي . . .

**الرئيس** : اظن ان الموضوع اشبع بحثاً ، فهل لأحد اقتراح .

**الحاج الدجاني نائب القدس** : لي اقتراح يــا معالي الرئيس .

**دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية** : كلمة قصيرة قبل الاقتراح، ربما وفرت علينا .

**الرئيس** : تفضل .

( ن )

**دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية** :

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

ان الحكومة ومنذ استلمت سلطاتها وضعت نصب عينيها شركة الفوسفات وشركة البوتاس لتدفع بهما بقدر ما تستطيع الى الامام، وانني اطمئن مجلسكم الكريم ان شركة الفوسفات قد خطت خطوات منظمة منسقة. ويسرني ان ابين ان قيمة اسهمها قد ارتفعت قيمتها نتيجة التنظيم اولا ، ونتيجة وفدنا الذى ذهب الى يوغوسلافيا وتم الاتفاق للافراج عن ما يزيد عن نصف مليون دينار تؤخذ بضائع مــن الجمهورية العربيه المتحــدة وسنترك للزمن القريب ان يحدثكم انشاءالله عن نجاح هذه الشركة .

امــا بالنسبة لشركة البوتاس فأريد ان ابين لمجلسكم الكريم ان جميع ما بينه النواب المحترمين في كلماتهم قد اخذ بعين الاعتبار في البحث بين الحكومة ومجلس ادارة الشركة، وعلى ضوء هذه المحادثه اتخذ مجلس الادارة قراراً بهذا الصدد واقر ذلك مجلس الوزراء، وانني ابين لمجلسكم الكريم بحدود معقوله من الاطمئنان وبكلمات موجــزة ، كي لا اذهب واياكم بالتفاؤل الكبير، ان الامور تسير بمباحثات دقيقــه وبهدوء ، آخذة بعين الاعتبار ملحوظات النواب ومجلسكم الكريم ، وان الحكومة وهي تدعم مجلس الادارة المؤلف مــن خيرة ابناء بلدكم خبرة وكفاءة ووطنيه سوف تبقى وراء العمل لمصلحة هذه الشركة حتى تصبح بعون الله وتوجيه جلالة الملك حقيقة واقعه.

ولا يسعني قبل ان انهي كلمتي من ان اقول ان المال وتمويل هذا المشروع هو العقدة الوحيدة التي تقف امام هذا المشروع ، واننا نأمل ان نوفق لتذليل هذا الأمر انشاء الله .



واخيراً فانني ارجو مــن مجلسكم الكريم ان يلخص مقترحاته لنبعثها مؤيدة من الحكومــة الى مجلس الادارة ليعمل عــلى السير بموجبها وتنفيــذ ما يمكن منها .

والسلام عليكم .

**الرئيس** : ترفع الجلسة للاستراحة

( وهنا رفعت الجلسة للاستراحه عاد المجلس بعدها للانعقاد )

**السيد القضاه نائب عجلون** : معالى الرئيس بالنسبة لخلاصة ما دار حول شركة البوتاس يقترح ان يحال الموضوع الى اللجنة الاقتصاديه لتفضل اوضع القرارات اللازمه ومن ثم نحيلها الى الحكومة .

**السيد كريشان نائب معان** : اثنى على ذلك .

**الرئيس** : هل يوافق المجلس على احالة الموضوع برمته الى اللجنة الاقتصادية .

**الجميع** : موافقون

## ٤ ـ مناقشــة تقرير ديــوان المحاسبــة الثالث عشر وقــرار اللجنة الماليــه رقم ـ ٥ ـ بشانه

**الرئيس** : يتلى قرار اللجنة الماليه حول تقرير ديوان المحاسبة وارجو ان يتفضل مقرر اللجنة السيد حفظى ملحيس الى المنصة لتلاوته .

### قرار رقم ( ٥ )

تتشرف اللجنة المالية بأن تعرض على مجلسكم الكريم ، خلاصة دراستها للتقرير الثالث عشر لديوان المحاسبة شاملا اعمال الديوان خلال المدة الواقعة بين ١ / ١٠/١٩٦٣ و ٣٠ / ٩ / ١٩٦٤ ، وكانت اللجنة قد درست هذا التقرير في مرحلتين مرحلة لجنة فرعية انبثقت عن اللجنة في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨/١٠ / ٩٦٤ ومرحلة الهيئة العامة للجنة ، فقد اجتمعت بتاريخ ١٦ / ١١ / ١٩٦٤ بنصابها القانوني واتخذت المقررات التالية التي تعرضها على مجلسكم الكريم ، رجاء الموافقة عليها ، وتنوه اللجنة بجهود الديوان في وضع تقريره وتقديمه الى مجلسكم الكريم في الوقت المحدد لذلك في قانونه مما ينطوي على دقة محمودة في مراعاة احكام القانون .

وفيما يتعلق بمحتويات التقرير فأن اللجنة لم تر ثمة ما يبرر تكرار ما ورد فيه من طلبات او ملاحظات فهو ينقسم كما تعلمون الى خمسة فصول تتناول المواضيع التالية :ـ

( ١ ) المقدمة والملحوظات العامة على القوانين والانظمة .

( ٢ ) السرقات والاختلاسات .

( ٣ ) الملاحظات الخاصة بتطبق النظام المالي .

( ٤ ) الملاحظات الخاصة بأعمال التدقيق في كل وزارة ودائرة .

( ٥ ) الملاحظات الخاصة بأعمال التدقيق في البلديات .

هكذا في الأصل

ويلاحظ ان هذه الفصول تنضوى تحت ثلاثة مواضيع رئيسية وهي :—

١ — موضوع التشريع والتطبيق وتعزيز رقابة الديوان وطمأنينة موظفيه .

٢ — قضايا المخالفات والتجاوز على اموال الخزينة بالسرقة او الاختلاس .

٣ — القضايا المالية الخاصة بالتنظيمات الحسابية .

( ١ ) فيما يتعلق بمناحي التشريع ومطالبة الديوان بالغاء القانون رقم ( ٢١ ) لسنة ١٩٥٦ الذي عدلت بموجبه المادة الخامسة من قانون ديوان المحاسبة لسنة ٩٥٢ بدعوى أن هذا القانون ينتقص من حصانة رئيس الديوان خلافا لاحكام الدستور وقد سبق لمجلسكم الكريم أن وافق في العام الماضي لدى دراسته للتقرير الثاني عشر للديوان على الغاء هذه المادة ، وفيما تحترم اللجنة المالية ذلك القرار الا انها لم تر ضرورة لتوصية مجلسكم الكريم بالعودة اليه ، او الاصرار عليه ، ذلك لان تقدير مخالفة القانون المشار اليه لاحكام الدستور ، تحتاج الى دراسة قانونية يعهد بها الى اللجنة المختصة بموجب احكام الدستور لتقدير مدى المخالفة اذا وجدت ، فضا لهذا الاشكال الذي تكرر ذكره فى التقارير الاخيرة .

( ٢ ) تقع خلافات في الرأى بين الديوان والسلطة التنفيذية يتولى مجلس الوزراء ، كما ورد في التقرير — بالنسبة لأكثر من قضية واحده حسم هذا الخلاف . ولما كان مجلسكم الكريم هـــو مرجع ديوان المحاسبة ، فأن قضايا الخلاف بالرأى ينبغي ان تعرض على مجلسكم الكريم كلا في حينه لكي يتخذ بشأنها الاجراء الذى يؤدى الى حسمها بعد الأطلاع على وجهة نظر السلطة التنفيذيه ، ولقد تضمن التقرير اكثر من شكوى واحدة من انفراد السلطة التنفيذيه بحسم الخلافات بالرأى ، وترى اللجنة الماليه انه كان من الضرورى في الماضي ، وضرورى ، حاضراً ، ومستقبلا ، ان تعرض الخلافات بالرأى على مجلسكم الكريم ، في سياق وقوعها ، وليس بعد انتهائها وليس ايضاً بعرضها في التقرير دفعة واحدة .

ويطالب رئيس الديوان بتعديل المادة (٢٢) من قانون ديوان المحاسبة بصورة تتيح له عرض هـــذه الخلافات على هيئة خاصة ، الا ان اللجنه ترى ان مجلسكم الكريم هو مرجع الديوان ، وان هذه الخلافات ينبغي ان تعرض عليه في حينها .

( ٣ ) لاحظت اللجنة ان التقرير يواصل المطالبة بانشاء مجلس تأديبي خاص لمحاكمـــة الموظفين المسؤولين عـــن المخالفات المالية ، وايضا بسن قانون لصيانة اموال الدولة ، ويعلم مجلسكم الكريم انه قد اودع لدى الحكومة — الحكومة السابقه — مشروعـــان لهذين القانونين تقدم بهما رئيس ديوان المحاسبة ، ويدعو الحكومة ان تنظر فيهما بوجه السرعة الممكنه ، ولا توافق اللجنة الماليه على ماورد في تقرير ديوان المحاسبة من انه اذا لم يتم سن هذين القانونين وغيرهما ويصبح ديوان المحاسبة مسلوب الصلاحيات ، هزيل البناء ، على حد ما ورد في التقرير — ذلك لان للديوان صلاحيتـــه الفعاله بأن يخاطب مجلسكم الكريم ، ولا يوجد ثمـــة حجاب يحول بينه وبين عرض الصعوبات التي يواجهها أثناء سير عمله ، او اطلاع المجلس على القضايا الخطيرة التي لم تستجب الحكومة — اية حكومة — لاخذ المسؤولين عنها بالشدة اللازمه .



وفيما يتعلق بتعيين مستشار قانوني في ملاك ديوان المحاسبة فان اللجنة الماليه تشكر الحكومة الكريمة على احداث وتعيين مستشار قانوني للديوان

( ٤ ) لاحظت اللجنة الماليه ان استيضاحات الديوان قـــد بلغت في عددهـــا ٩٧٨ استيضاحا انتهى منها ٢٦٥ استيضاحا وبقي منها خلال السنة ٧١٣ استيضاحا معلقا او ما نسبته ٦٢٪ من المجموع . وهي نسبة كبيرة خاصة بالنسبة لتلك الوزارات والدوائر ذات المسؤوليات المالية التي وجهت اليها اكثرية الاستيضاحات فمن مجموع ٧٧٥ استيضاحا وجهت الى وزارة الماليه والدوائر التابعة لها . ما يزال هناك ٤٩٠ استيضاحا معلقا او ما نسبته ٦٤٪ من المجموع . لقد لفتت هذه الكثرة من الاستيضاحات المعلقه نظر اللجنة الماليـــه واثار خشيتها من ان يكون الاستمرار في اهمال هذه الاستيضاحات كلها او اى جزء منها سبباً في فقدان اى حق للخزانة العامه ، او في فقدان هذا الحق بسبب مرور الزمن او بحكم الامر الواقع . وقد يكون بين هذه الاستيضاحات ما يستوجب بحثاً مفصلا او مخابرات مطوله ولكن النسبة العامه تبقى على كل حال نسبة عاليه تثير التساؤل ، وديوان المحاسبة على حق في الشكوى منها .

ولقد تضمن التقرير ان ديوان المحاسبة تمكن من استرداد (٥٥) الف دينار تقريبا للخزانة العامـــه ، وهو مبلغ كبير بالنسبة لموازنتنا ويحمد الديوان على يقظته وسهره وعلى اصراره عـــلى وجهة نظره في تلك القضايا التي تثمر مثل هذه الاستردادات .

ثانياً — قضـــايا المخالفات والاختلاسات والسرقـــه

لقد ساء اللجنة الماليه ان ترى هذه الكثرة من المخالفات والاختلاسات والسرقات ومجرد وجودها يسيء الى سمعة اى بلد كان ، بل بلدنا الساعي الى بناء اوضاعه واصلاح اموره على اسس راسخة تسودهـــا الأمانة والاخلاص ، وليس بود اللجنه الماليه ان تكرر ما ورد في التقرير حول هذه الحوادث المؤسفه ، وتكرر شكرها للديوان على اكتشافها وتحمد له صراحته في ذكر الاسماء والوقائع ولا تعتبر ذلك تشهيراً بأحد وانما اجراء رادعاً ، عـــلى رئيس ديوان المحاسبة ان يعمل عـــلى نشر الوقائع بظروفها ونتائجها وعقوباتها وان يضمن التقرير خلاصة كاملة للحوادث لا مجرد نماذج منها .

وقد اشار التقرير الى مخالفات صريحه تتكرر في وزارة الخارجية بالذات ويأمل وضـــع حد لها ذلك لان مبعوثي الوزارة مرآة للاردن في الخارج ولا يجوز لاى منهم ان يكون سبباً في تشويه جمال هـــذه المرآة بأية مخالفة مالية من شأنها ان تنقص من قدره وبالتالي من قدر وطنه .

ثالثاً — القضايا الماليه الخاصة بالتنظيمات الحسابيــه

يؤسف اللجنة ان ترى وزارة مسؤولة كوزارة الماليه لا تستجيب لرأى منطقي يتناول انشاء سجلات مالية مسعفة لتنفيذ ادخالات ماليه ، ذات اهميه حسابيه كبيرة ، وتتساءل اللجنة عن السبب في عدم تنظيم هذه السجلات المسعفه للعديد من المعاملات الماليه التي تتعلق بالقروض الخارجيه والداخليــه والأرباح والمساهمات في الشركات والمؤسسات الدوليه وغيرها .

هكذا في الأصل

فالحكومة تقبض في الوقت الحاضر ما يقرب من مليون ونصف مليون دينـــار كعائدات وارباح ، وتساهم في عضوية المنظمات الدوليه بما يقرب من ربع مليون دينار في السنه ولها قروض ومساهمات في الشركات تبلغ حوالي خمسة ملايين دينار . وليس واضحـــا لدى اللجنه السبب الذى يحول دون تنظيم السجلات المسعفه رغما عن ان هذه التضيه مازالت معلقه منذ سنة ١٩٥٣ وهو نقص لا يسع اللجنه الماليه الا تكرار اسفها له والتشديد على تلافيه بوجه السرعة الممكنه .

ولاحظت اللجنة ايضا ان تدقيق الخلاصات العامه للميزانيه يعود الى ثلاث او اربع سنوات وبذلك يكون الوقت قد فات على اجراء اية تعديلات في حالة لزومها ويؤمل مـــن وزارة الماليه ان تسارع في انجاز الخلاصات العامه وان توزع نسخاً من تقريرها السنوى على مجلسكم الكريم عند توزيع تقرير ديوان المحاسبة لكي يتمكن المجلس من دراسة القضايا الماليه التي يثيرها الديوان في ضوء ذلك التقرير .

الخلاصـــه

توصي اللجنة المالية مجلسكم الكريم بالموافقة على ما يلي : —

١ — الموافقة على تقريرها الذي سبقت قراءته وتسجيل الشكر لرئيس الديوان وموظفيه على الجهود التي بذلوها خلال العام الذي يشمله التقرير .

٢ — لما كانت اعمال المراقبة تقتضي الجرأة في حدود المنطق والمعقول من الموظف المختص عند متابعة المخالفات وما اليها فان اللجنة من اجل فعالية الديوان وطمأنينة الموظفين توصي بوضع ضمانات كافية تشمل اخذ رأي رئيس الديوان بالموظف الذي ينقل الى دائرته او منها .

٣ — لما كـــان بعض موظفي الحكومة يواصلون استعمال سيارات الحكومـــة لاغراض خاصة خلافاً للنظـــم والتعليمات والأوامر فان اللجنة توصي مجلسكم الكريم بالموافقة على دعوة الحكومة لالغاء استعمال السيارات الفخمة والمريحة لاعمال الدوائر والاستعاضة عنها بسيارات تكون من نوع الجيب وأيضا دعوة الحكومة لطلاء سياراتها بلون معين لكي تعرف حالا عند استعمالها في أي قصد غير رسمي ، ويطلب مـــن ديوان المحاسبة ان يشعر مجلسكم الكريم خلال العام بالحوادث التي يكتشفها عند استعمال السيارات الحكوميـــة لمقاصد غير رسمية .

٤ — التشديد على وزارة المالية لفتح السجلات المالية المسعفه سريعا وتزويد مجلسكم الكريم بنسخ من تقاريرها السنوية .

٥ — دعوة رئيس ديوان المحاسبة لابلاغ مجلسكم الكريم عن قضايا المخالفات والسرقات والاختلاسات الهامـــة حين وقوعها وايضا ابلاغه القضايا المتضمنه خلافاً في الرأي مع السلطة التنفيذية .

٦ — لاحظت اللجنة ان هنالك مبالغ كبيرة متحققة منذ عدة سنوات لم تحصل بعد مع حاجة الحكومـــة لهذه الاموال واستطاعة المكلفين بدفعها كالسلفات والضرائب والغرامات فيرجى بذل الجهد باتخاذ الاجراءات الفعاله لتحصيل هذه الأموال .



٧ — لاحظت اللجنة ان هناك ظاهرة تتكرر في كل عام وهي التجاوز على المخصصات المرصودة في الموازنة وتعتبر هذه الظاهرة من المخالفات المالية الخطيره التي لا يجوز ان تتكرر .

٨ — لاحظت اللجنة ان حساب المياومات للموظفين الذين يوفدون بمهمة رسمية خارج المملكة تعالج كل منها بصورة افراديه بحيث تختلف المياومات بين حالة واخرى حتى في البلد الواحد مع تساوي درجة الموظفين ولرفع الارهاق الـــذي يقع على كاهل الخزينة تطالب اللجنة باصرار وضع ترتيب عادل لمعالجة هـــذا الموضوع . وبالنظر لموافقة الحكومة على تشكيل لجنة لهذه الغاية فيرجى مـــن المجلس الكريم الطلب الى الحكومة اعلامه بالنتائج التي توصلت اليها اللجنة المذكورة .

وختاماً تأمل اللجنة المالية ان تكون قـــد رفعت الى مجلسكم الكريم صورة واضحة لتقرير ديوان المحاسبة الثالث عشر وقدمت لكم التواصي الملائمة التي تساعد الديوان على مواصلة مراقبته للامور الماليه بيقظة متزايده وجهود متضاعفة من اجل ان يسود الحق والنظام والاخلاص مرافق حياتنا كبلـــد ناشيء يتطلع بانظاره الى مطامح واسعه ، في ظل قائده الباني جلالة الملك الحسين المعظم .

اللجنة الماليـــة

( ا )

**السيد السحيمات نائب الكرك** : ان اللجنة المالية وهي نخبة ممتازة من هذا المجلس ويبلغ عدد اعضائها تقريباً ربع هذا المجلس ، قد قامت مشكورة بوضع هذا التقرير المطول واعتقد ان اي زميل يريد ان يتكلم في هذا الموضوع سوف لا يزيد عـــلى تقرير ديوان المحاسبة المفصل او على تقرير اللجنة شيئاً جديـــداً . وعليه فاني اقترح ان يوافق المجلس الكريم على تبني قرار اللجنة وان نستمع الى قرار الحكومة او أجابة الحكومة رأساً . وان كان لأحد الأعضاء من ملاحظات بعد ذلك ابدوها .

**السيد عريقات نائب القدس** : نثني على ذلك .

— اصوات : نثني على ذلك .

**الرئيس** : سنستمع اولا الى ملاحظات معالي وزير المالية اذا رغب في ذلك .

— ب —

**وزير المالية** : معـــالي الرئيس ، حضـــرات النواب المحترمين .

لا اريد ان اتعرض في كلمتي من ناحية عامة لتقرير ديوان المحاسبة وانمـــا سأقتصر بكلامي على النواحي المالية التي تعرض لها التقرير كما تعرض لها تقرير اللجنة المالية ، ولا بد لي ان أقول بأن واجب وزارة المالية والدوائر التي تتبعها ان تكون حريصة كل الحرص على كـــل فلس يمكنها ان تحصل عليه لتزود الدولة بما تحتاجه من أموال وطبيعي جداً ان ترحب بديوان المحاسبة كرقيب على هذه الاموال وان ترحب بكل اقتراح يأتي بفائدة لوزارة الماليـــة ، والمالية تأسف كما اسفت اللجنة المالية انها لم تستدع المختصين في وزارة الماليـــة لتتباحث معهم في تقرير ديوان المحاسبة . ومع احترامي لتقرير ديوان المحاسبة ولا أقول بأنه مائة في المائة كان مقرراً للحقائق ولا أقول ايضاً ان هنالك اخطاء كثيرة في التقرير ، ولكني

أقول ان كل تقرير من اية هيئة كانت قـد يصيب قسماً كبيراً من الحقائق وقـد يخطىء ايضاً ، فلو اجتمعت اللجنة المالية الموقرة مع المختصين لمـا ورد التقرير بهذه الصيغة .

ورد في التقرير كلمة ( لقـد أحزن اللجنة ) ـ كفاها الله شر الحزن ان شاء الله ـ و ـ يؤسف اللجنة ـ نرجو ان لا تأسف ، لأنه كما قلت كـل انسان معرض للخطأ والخطأ يصحح وهذه هي النتائج التي ستتوخاها كمالية وتقرير ديوان محاسبة .

يؤسف اللجنة ايضاً بموضوع اخر او تقـول (لا يسع اللجنة الماليه الا تكرار اسفها له) والمهم . (لاحظت اللجنة ان هنالك مبالغ كبيرة متحققه منذ عدة سنوات لم تحصل بعد مع حاجة الحكومة لهـذه الاموال واستطاعة المكلفين بدفعهـا ، كالسلفات والضرائب والغرامات فيرجى بذل الجهـد باتخاذ الاجراءات الفعاله لتحصيل هذه الاموال) هنالك فئتان اللتان تدفعان الضرائب بحق ، هي فئة الموظفين وفئة من هم اقل من المتوسطين من الناحية المالية ، هؤلاء او هاتين الفئتين هما اللتان تدفعـان الضرائب وانى اؤكد لمجلسكم الكريم لو ان أصحاب المعالى والسعادة نواباً واعياناً ووزراء حاليين وسابقين وتجاراً كباراً في هذا البلد يدفعون الضرائب لـما وجدت الماليـة صعوبة في التحصيل. وانى لا اريد وانما أوجه هذا لنفسي فأقول بأن في البلاد الاخرى لا يوجد محصلين للاموال وانما يوجد مواطنون يذهبون الى الدوائر المختصة فيدفعون ما عليهم من ضرائب .

على كل حال هذه ملاحظات عابرة اقتصرها على وزارة المالية ووزارة الجمارك لانهما مقصودتين في التقريرين ، الاستيضاحات المعلقه بالنسبة لوزارة الماليه وقبل ان اقول هذا وانا والحكومـة الحاضرة بحسب التقليد المتبع تتحمل مسؤوليـات الوزارات السابقة ، رغم هذا فأنى اقول بأن حصة الحكومة من هذا التقرير ثلاثة وثمانين يوماً فقط وباقي السنة كلها على وزارات اخرى ، لا أريد من هذا ان ابرىء نفسي اعتبر انا انى مسؤول ايضاً عن هذا التقصير لان هذا التقصير يمكن ان يكون متلاحق بوزارات كثيرة ربما اشتركت بكثير منها ، على كل حال لقـد اصدرت وزارة الماليـه بلاغاً الى الدوائر المرتبطـه بها لانها الاستيضاحات المعلقة باسرع وقت ممكن وقبل انتهاء السنة المالية .

الحساب الختامي ، بناء على رغبة مجلس النواب فقد تم تعديل قانون ديوان المحاسبه بالقانون رقم ـ٦ـ لسنة ١٩٦٢ ويقضى التعديل بوجوب انجاز الحساب الختامي لكل سنة وتقديمه لديوان المحاسبة خلال اثنى عشر شهراً من انتهاء السنة المالية الخاصـة بالحساب وامتثالا لحكم القانون فقـد تم انجاز وتقديم الحساب الختامي لسنة ١٩٦٢/١٩٦٣ في الموعد الذى حدده القانون واما الحساب الختامي لسنة ٦٣/٦٤ فلم يحن موعد انجازه وسيقدم لديوان المحاسبه قبل انتهاء السنة المالية وبالنسبة لما تقدم فانه سوف لا يحصل اى تأخير في المستقبل في انجاز الحسابات الختاميه السنويه.

السجلات المسعفة تحتفظ وزارة المالية بسجل مسعف تدون فيه بعض الحسابات الـتى اشار اليها ديوان المحاسبة وبسبب تباين الآراء حول هذا الموضوع ستقوم وزارة المالية بالاتفاق مع ديوان المحاسبه بحفظ سجل جديد تدون فيه الحسابات التي يتم الاتفاق على ادارجها فيه .

سير الجبايه : ان عملية جباية الضرائب اشق من عمليات تحققها ويعود السبب الى تقاعس المكلفين عن الدفع على الرغم من مقدرتهم المالية ، لقد اتخذت



وزارة المالية اجراءات اشد من السابق وذلك بتعديل القانون الذى فرضت بموجبه غرامات بنسبة ( ١٠٪) عن كل سنة يتأخر فيها الدفع ويبلغ حدها الاعـلى ( ٥٪ ) ويؤمل ان تتحسن الجبايـة بعـد صدور القانون المشار اليه بالاضافة الى مـا ستتخذه الوزارة من اجراءات قانونية او اداريه برفع نسبة التحصيل .

التجاوز على المخصصات ، يبدو من الاطلاع على الحسابات الختاميه بانـه لم يقـع تجاوز عـلى المخصصات المقررة بموجب قانون الموازنة العامـه مطلقاً واما التجاوز في بعض المواد ضمن الفصـل الواحد فأنه جائز ولا يعتبر تجاوزاً على قانون الموازنة بالمعنى الصحيح انما هو عبارة عن نقل مخصصات من مـادة الى مادة اخرى في نفس الفصل عملا بأحكام المادة ـ ١٦ ـ من النظام المالي .

مياومات الموظفين : حدد نظام الانتقال والسفة بـدل المياومه الذي يدفع الموظف داخل المملكـة وخارجها وقد اعطى النظام رئيس الوزراء صلاحية زيادة البدل المقرر بالنسبة لكل قضية بعد الأخذ بعين الاعتبار المركز وطبيعة المهنة التي تكلف بها الموظف وعلى هذا الاساس فانه يتعذر وضع قواعد ثابتة السير بموجبها ، وفي جميع الاحوال فأن الجهات المعنيـة تولي هذا الموضوع أهمية خاصة بغية تنسيق المعدلات.

بقى فيما يختص بوزارة المالية الجمارك ، اشير الى التقرير السنوي الثالث عشر المقـدم الى مجلس النواب الموقر عن اعمال ديوان المحاسبة من اذار ٦٣ الى ٣١ ـ ٩ ـ ٦٤ ، تطرق التقرير الى اعمال وزارة المالية الجمارك في الصحائف ١٠٢ ، ١٠٧ وفيما يلي تعليق وزارة الجمارك على مـا تضمنه التقرير بصدد معاملاته :

اولاً : ما ورد في الصحائف ١٠٢ ـ ١٠٤ يتعلق بخلاف في الرأي بين ديوان المحاسبة ودائـرة الجمارك وقد فصل فيه مجلس الوزراء العالي بمقتضى الصلاحية المخولة اليه في المادة ٢٢ من قانون ديوان المحاسبة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ وايد وجهة نظر الجمارك بشأن الاجراء المختلف عليه .

ثانياً ، مـا ورد في الصفحتين ١٠٤ ـ ١٠٥ يتعلق بخلاف في الرأي بين الجمارك وديوان المحاسبة وقد أيد فيه مجلس الوزراء العالي وجهة نظر الديوان وعندمـا احيلت القضية الى الحاكم أيد القضاء رأي وزارة الجمارك بقرار قطعي بداية واستئنافاً .

ثالثاً ، مـا ورد في الصفحتين ١٠٦ ، ١٠٧ يتعلق بخلاف في الرأي بين ديوان المحاسبة والجمارك وقد فصل فيه مجلس الوزراء العالي مؤيداً وجهة نظر الجمارك .

رابعاً ، ما ورد في الصحيفه ١٤٦ من أن ديوان المحاسبـة وجه الى وزارة الماليـة ـ الجمارك ٧٢٦ استيضاحاً خلال السنة ، فاذا اخذنا بعين الاعتبار عدد مختلف انواع المعاملات والبيانات التي انجزتها دوائر الجمـارك خلال السنه التي كان مجموعها في حدود ١٥٠,٠٠٠ ( مائة وخمسين الف ) معاملـة تبين ان الاخطاء ضئيلة وان النية سليمة وستتبع وزارة المالية ـ الجمارك السرعة التي تتم بها اجراءات الجمرك من جهة والرد على الاستيضاحات من جهة اخرى ؟

هذا ما اردت ان اورده وارجو مـن المجلس الكريم ان يوافق معي على ان بأمكان اي نائب كريم او أي لجنة تنبثق من هذا المجلس الموقر قبل أن تبدى رأيها يكون من الأفضل ان تتباحث مع الجهات المعنية وعند الوصول الى نهاية الحديث ستستطيع اللجنة ان

هكذا في الاصل

تضع تقريرهـــا على ضوء ما تتوصل اليه نتيجـــة المباحثات والسلام عليكم .

الرئيس : هل هناك من يود الكلام ؟

( ج )

السيد المجالي نائب الكرك : معالي الرئيس ،

أولا ، اجوبة الزميل كانت بالنسبة للجنةالمالية دغدغة عواطف ومعنويات على ارقام قائمة واردة في تقرير الديوان وفي تقرير اللجنة .

ثانياً ، اللجنة المالية لم تخص اية حكومة أو أي عهد من العهود ، ولا عينت لا نسباً ولا أياماً لا ثلاثة وثمانين يوماً ولا غيرها .

ثالثاً ، اللجنة دستورية ولا بد من وضع تقرير فهل يريد معاليـــه ان تقرر اللجنة تقريرها صحيفة بيضاء ؟ !

نرجو مـــن المجلس الكريم أن يعمل بتواصي اللجنة المالية متعاونين مع المسؤولين عـــلى تصويب الامور المالية .

والى ان يصـــل مستوى مكلفنـــا الى مستوى الشعوب التي عناها معاليه الاخ ابو العلاء ارجو تطبيق الانظمة المالية في بلدنا .

( د )

السيد خليفة نائب عمان ورئيس اللجنة المالية :

معالي الرئيس ،

لا يسعني الا ان اشكر معالي وزير المالية الى أنه حاول تماماً ان ينسجم مع ما جاء بتقرير ديوان المحاسبة وعما جاء بتقرير اللجنة المالية وهو اذ ناقش بعض القضايا في تقرير ديوان المحاسبة الا أنه من حيث النتيجة اعترف بأن الكمال لله وان وزارة المالية واية وزارة أخرى عرضة لكثرة المعاملات ان تصيب وان تخطىء وهـــذا ايضاً صحيح ولا يغير هذا البلد ان يتقدم ديوان المحاسبة في كل سنة بذكر قضايا متعددة لأن هذا الامر موجود في اي بلد ولولا فرض وجوده لمـــا كان هناك ضرورة لديوان المحاسبة او ضرورة لحاكم فالمفروض ان الدولة وهي تعمل الاف المعاملات تخطىء وتصيب وانما العبرة في النية فالخطأ الذي لا يتبعه سوء نية هو خطأ محتمل والتذكير به انما كي لا يتكرر ثانية .

احب ان الفت نظر معالي الوزير بشكل خاص أن العبارات التي انتقدها والواردة في تقرير اللجنة كلمة ( يحزن اللجنة ) او ( تأسف اللجنة ) فاللجنة تؤكد لمعاليه انها لم تكن تقصد الاساءة وقـــد تكون العبارات قد وردت وكان يجب ان تكون اكثر نسبة وانما أؤكد لمعاليه ان اسف اللجنة كلما ورد خطأ يقول الانسان : آسف لوقوع الخطأ ، لا يقصد ان يسيء اليه او الى شخص آخر .

( هـ )

الاستاذ جمو نائب عمان :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ،

في كل سنة يناقش هذا المجلس تقرير ديوان المحاسبة وكثيراً ما يطالعنا هذا التقرير عن قضايا اكل عليها الدهر وشرب لأن المسؤولين لا يستجيبون لهذا الديوان واستيضاحات هذا الديوان وقـــد قلت في مناقشة سابقة ان ديوان المحاسبة امـــا ان تعطى لـــه الصلاحيات الكافيـــه لتتخذ الاجراءات الحاسمـــة اللازمه لايقاف كل مقصر او متلاعب عند حده ، الا اننا مع الاسف نقرأ هذا التقرير ونناقشه ثم نطويه فمن الضروري جداً ان توضع التشاريع اللازمه لقطع



الايدي المختلسة وان لا تكون هذه التشاريع كما اشرت في السابق كبيت العنكبوت يخترقها الدبور وتعلق به ضعاف الحشرات ، انمـــا يجب ان تكون تشاريع مقدسة يحترمها الكبير قبل الصغير ولقد تذكرت قول الشاعر العربي وانا استمع الى كلمة معالي وزير الماليه وكان المواطن الاردني البسيط يردد هذا القول الذى وجه الى الحجاج بن يوسف الثقفي :

اسد علي وفي الحروب نعامة .. الخ . عندما يعترف معالي الوزير ، او البقايا وهي ارقام ضخمة جلها في المدن الرئيسيه وعلى راسها العاصمة عمان ، كأن المواطن البسيط المكلف يردد هذا القول عندما يسمع معالي الوزير يقول : بان اصحاب المعالي حاليين كانوا ام سابقين واصحاب السعاده والعطوفة الاعيان والنواب واصحاب الوجاهة التجار هم الذين يمتنعون عن دفع ما يترتب عليهم من اموال لخزينة الدولة ، والواقع ان هذا التصريح جميل من معالي الوزير واجمل منه ان يتجرأ معالي الوزير ويقدم لهذا المجلس خلال شهرين ، تعطى خلالهما فرصة لمن عليه بقايا ان يسدد ما على ذمته للامة .

وزير المالية : عند عينيك يا استاذ .

الاستاذ جمو نائب عمان : وبعد هذا يقدم لهذا المجلس جدولا باسمـــاء اصحاب المعالي والفخامـــة والعطوفه والسعادة مقابل كل اسم الرقـــم المترتب عليه وهو يمتنع عن ادائه .

وزير الماليه : شهر واحد يكفي يا استاذ .

السيد خليفه نائب عمان ربما كان هذا مبالغ فيه ربما كان على كل واحد مائة دينار فقط .

الاستاذ جمو نائب عمان : لا اذا سمحت يـــا اخ خليفه ، انا إعرف لما ارى ان نسبة التحصيل في عمان اقل من نسبة التحصيل في الزرقاء ، عمـــان هي الثقل التجاري والمالي في المملكة والزرقاء مدينـــة عمالية . عندما ارى ان نسبة التحصيل في الزرقاء اكثر منها في عمان اعلم بأن التقرير صحيح ١٠٠ ٪ . هذا من سنين عديدة .

تقع اخطاء كثيرة وتلاعب باموال الدولة لعدم وجود رقابة دقيقة على بعض الاعمال الرسمية ، فمثلا الطوابع التذكارية التي طبعت في بيروت ، هـــذه الطوابع وقع فيها تلاعب حتى وصلت رائحة التلاعب الى تجار الطوابع في سوريا وجاءتني اخبار من هناك ان الطوابع كانت في اسواق سوريا قبل ان تصل الى عمان . وكان الملاحظ ان رجلا واحداً هو الذي كان يشرف على طبع الطوابع بينما قيمة الطابع قيمة نقدية ولا يجوز ان يشرف على صك النقود شخص واحد والكليشهات يجب ان تتلف تحت مراقبة لجنة يكون فيها ممثل لديوان المحاسبة ومعلوم ان الذى اشرف على طبع الطوابع في بيروت كان هناك وحده والحكومة لم تستجب لاستيضاحات ولا لكتابات ديوان المحاسبة حتى نفذ التلاعب وفاحت الرائحة وللان لم يتخذ اى اجراء الا ما نسمع ان هناك تحقيقاً في قصة الطوابع اما الاجراءات فيعلم الله متى تتم .

دولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية : لا تمت .

الاستاذ جمو نائب عمان : هناك اختلاسات كثيرة مع الاسف الاختلاس ليس في حدود الدينار والدينارين والثلاثه انما في حدود المئات والآلاف ، العجيب ان اى مواطن يريد ان يخرج من هذا البلد يجب عليه ان يحصل على تصريح مسبق حتى يتمكن من مغادرة البلد فأنا اعجب كيف يستطيع هذا الموظف الذى ادخل في ذمته عشرات بل مئات الدنانير من الجبايه . ان يضعها في محفظته وان يغادر البلد سالماً قد يكون لهذا الموظف كفيل فلماذا لا تحصل هذه الاموال من الكفيل .

سيارات الدولة : دائماً يتغنى المجلس بالتعرض لهذه السيارات ومع الاسف لم تأتنا حكومة اتخذت اجراءاً بحق من يسيء استعمال سيارات الدولة .

انا اتكلم عـن اشياء اراهـا بعيني ، سيارة لاندروفر ، طبعاً هذه السيارة لا تمشي بالعشرين لتراً الا ثمانين كيلو متراً، سيارة لاندروفر كل يوم تحمل طفلا واحداً من مدينة الزرقاء الى جبل اللويبده في عمان لتوصله الى المدرسة ثم تأتيه مساءاً وتعيـده الى الزرقاء ، هذا مثال ، ولا تزال هذه السيارة تنقـل ذهاباً واياباً طفلا واحداً

السيد خليفة نائب عمان : سيـارة من هـذه يا استاذ ؟

دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية : اطلب الشرطه العسكرية .

الاستاذ جمو نائب عمان : اعتقد هـذا من وظيفة بطرس ، بطرس قائـد الشرطة العسكرية ، وهـذه وظيفته وليس وظيفتي فارجو من الحكومة الموقرة ونحن احوج ما نكون الى فلس واحد ان تمنع من الوزراء ونازل لانه في تقرير ديوان المحاسبة ان احد اصحاب المعالي استعمل سيارتين بدلا من سيارة واحدة واخر الامر اوقفت الاستيضاحات ولم يحصل فلس واحد من صاحب المعالي – مع الأسف – يجب ان يمنع استعمال سيارات الدولة للاغراض الخصوصية لان هذا من الامانة واي واحد منا اذا قيل له محاتن يحمر وجهه . الملاحظ في التعيينات ان الترفيع يأتي اوتوماتيكيا بدون التقيد بـاي نظام وخاصة عندما يكون الترفيع للاوانس ، لمعالي رئيس سلطة القناة ، وكم اتمنى ان يلسمع كلامي ، يرفع الله لمن ناسخة الى سكرتيرة فيرفع راتبها من ثلاثين الى اربعين دينارا ؟

ونحن عاجزون ان نجد عملا لمواطن مسؤول عن عائلة مكونة من ثمانية انفار وظيفة سبعة دنانير كان بامكاننا بالاربعين دينارا ان نوظف اربعـة شباب يحملون شهادة التوجيهي فيا ترى هذه الآنسة ملاك نزل من السماء ام تتمتـع بمؤهلات لا يتمتع بها شبابنا الذين تخرجوا في مدارسنا ؟

هناك سلفات ، دائما نقول بان سفرائنا وممثلينا في الخارج هم مرآة البلد وهم الذين يعطون الصورة الحقيقية عن هذا البلد وشعب هذا البلد وحكومة هذا البلد ، كنا في السابق نقرأ في هـذا التقرير ان سعادة السفير فلان اختلس كذا وكذا ومعالي السفير فلان اختلس كـذا وكذا ثم ذهبت ذابت هـذه الاختلاسات وانا متأكد بأن ٥٪ من هذه الاختلاسات لم تسترد ، فهنا الان طريقة جديدة هي طريقة السلفات سفير واحد يستلف خمسة الاف وخمسمائة واربعة واربعين دينارا وسمايةوتسعةوعشرين فلسا ولم يسترد منه للآن فلس واحد فبلغ مجموع السلفات تسعة عشر الف دينار تقريبا هؤلاء من السلك الخارجي ومسؤول عنهم معالي قدزي طوقان .

وزير الخارجية : انا حاضر لاجاوبك .

الاستاذ جمو نائب عمان : هناك ، انا متأكد من ناحية المخالفات ان ديوان المحاسبة لم يورد اكثر من ١٠٪ لان هناك مخالفات في التعيين وفي الصرف وفي التنقلات اعرفها بالأرقـام ولكن لم اجدها في تقرير ديوان المحاسبة .

وهناك موضوع لا احيد عن اثارته حتى اسمع جوابا من الحكومة – اية حكومة – هو لمبنى الرئاسة القديم ، هذا المبنى كانت وزارة التربية والتعليم تشغله وتوفر على الخزينة عشرة الاف دينار سنويا ، اخرجت الوزارة منها فاضطرت ان تستأجر في حدود هذا المبلغ



في اماكن متفرقة في جبل عمان ، والانكى من هذا ان يهدم هـذا المبنى وان ينقلب الى مزبلة وموقف سيارات الافندية ، لماذا هدم ؟ من الذي هـدمه ؟ واين ذهبت الاموال ؟ فهل طريقتنا تبقى قائمة على ان الذي يسرق ويخالف اذا طلعت شمس وغربت ننسى مخالفته ونتركه ثم نرفعـه ؟ ويأتي بعد هـذا مباشرة تقرير الديـوان تعرض لبعـض التعيينات والتصنيف في وزارة التربية والتعليم ولكن الديوان لم يتعرض للبنك المركزي ومحافظ البنك الذي عين خلافا للمادة – ١٣ – من قانون البنك المركزي ، وهذا ما اقوله : لماذا تطبق القانون عـلى الضعيف ويصبح القانون مطاطا بالنسبة للقوي وهذا مبدأ خطير ارجو من الحكومة الرشيدة ان تعالج هـذه الامور على مبدأ قول الرسول عليه الصلاة والسلام ( كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته )

والسلام عليكم ورحمة الله .

دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية : اعتقد ان الاستاذ جمو كفى ووفى .

( و )

الحاج الدجاني نائب القدس : لي تعليق بسيط على الكلمات القوية التي تفضل بها فضيلة الاستاذ جمو احب ان اوضحها وهي تعليقا على البيان الذي استمعتم اليه من معالي وزير المالية .

الاولى ان تقرير ديوان المحاسبة سلم الى هـذا المجلس في نفس الوقت الـذي سلم فيه الى الحكومة وكان بامكان اية وزارة ان تضع ردا عـلى ما تراه مناسبا للواقع او ما يجري في وزارتها وان تسلم ذلك الى اللجنة المالية ولو لم تدرس اللجنة المالية ذلك التقرير كتقرير وكموضوع لما تم هذا اللقاء اليوم لدراسته وانما كانت اللجنة ستقدم صفحة بيضاء الى هذا المجلس .

ثانيا ، ان السجلات المعدة ناقصة منذ سنة ١٩٥٣ وقد جاء في البيان ان بعضها وضع ولهذا كان على اللجنة ان تشدد في اهمية هذا الموضوع وان تستعمل عبارة ( يؤسف ) ليس لانها تأسف لتقصير هـذا الشخص اوذاك ولكن تأسف لوضع ساد في الوزارة منذ سنة ٩٥٣ .

النقطة الثالثة ، ان تقرير ديوان المحاسبة كـما فهمت يشمل اقـل من ١٠٪ من المعاملات فعندما نقول ان هناك ١٥٠/٠٠٠ معاملة و ٤٥٠ استيضاح يكون ذلك شيء لا يعطي الصورة الحقيقية للواقع بل ينبغي ان نقول ٤٥٠ استيضاحا من اصل ١٠٪ من مجموع الاستيضاحات .

اعتقد ان ما استمعناه بانه ستسوى الامور التي وردت في تقرير اللجنة تكون قـد اتفقت مـع ما ورد في البيان الذي استمعنا اليه .

( ز )

السيد الجعبري نائب الخليل

معالي الرئيس :

حضرات النواب المحترمين

في كل عام يتقدم الينا ديوان المحاسبة بتقريره السنوي لدراسته ونقده والتعليق على ما يجيء به من كشف وتدقيق ومخالفات مالية واختلاسات ونقد . وكما هي العادة يناقش مجلس النواب هذا التقرير ويعلق عليه ويقترح مشاريع ويقترح سن قوانين ويقترح انشاء مجالس تأديبية ويقترح تخويل صلاحية كاملة وسلطة اوسع لديوان المحاسبة من جهة ومن جهة اخرى تعد الحكومة بتنفيذ هذه المقترحات واخراجها الى حيز العمل محافظة على اموال الدولة .

ولكن مع شديد الاسف كلما جاء تقرير من ديوان المحاسبة غطي بما فيه من المخالفات والاختلاسات

وكشفها من جهه ، وتهاون الحكومة وعدم اتخاذها الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على اموال الدولة من جهة اخرى على التقرير الذي سبقه. فنجدان الاموال التي تختلس تـزداد، والتفنن في اساليب الاختلاس والمخالفات تتقن اكثر فاكثر والتسويات التي يتقدم بها اصحاب المخالفات والاختلاسات لتعدمن اكبر المهازل والموافقة على هذه التسويات لمهزلة اكبر .

والتقرير الذي تقدم بهديوان المحاسبة هذا العام وهو التقرير الثالث عشر مليء بالاختلاسات والمخالفات المالية من قبل الموظفين والمسؤولين، ومما يحز في النفس اكثر ان الحكومة تطارد وتشدد على صغار المختلسين والمخالفين ، وتتهاون ولا تتخذ الاجراءات الحازمة الرادعة مع بعض الموظفين الآخرين والمجال اضيق من ان نعدد وننقد جميع ما ورد في هذا التقرير ولكن اليكم بعض الامثلة المتنوعة .

١ ـــجاء في صفحة ١٦ من التقرير المذكور ، اختلاس قام بهمحاسب طبابة مركزعمان والبالغ ١٣٠٠ دينار و٤٢٥ فلسا،ومع الاسف الشديد فقد وافقت الحكومة على التسوية التي قام بها المذكور ومقدارها دينار واحد في الشهر؛اي ان المبلغ يسدد بعد مائة وثماني سنوات.لماذا هذا التهاون في مثل هذه التسوية والتي لا تساوي الفائدة القانونية في الربح على مثل هذا المبلغ ولماذا لا تطبق الاجراءات القانونية التي تطبق عادة في مثل هذه الحالات بالنسبة للكفيل .

٢ ـــجاء كذلك في صفحة ٥٩ من التقرير ان ديوان المحاسبة كشف عن وجودسلف فردية لموظفي وزارة الخارجية من ٩٦٢/٨/٣١ لغاية٩٦٤/٨/٣١ لم تسدد حتى الان وقد بلغ مجموع هذه السلف التي لم تسدد حتى اليوم ما مقداره (٧٢١و١٥)دينار ٥٤٠ فلسا مع العلم بان هذه السلف يجب انتسدد قبل انتهاء السنة المالية التي صرفت بها،بل على العكس ، فقد استطاع معالي وزير الخارجية ان يحصل باسمه من الحكومة على سلفة قيمتها عشرة آلاف دينار لتسديد الديون الشخصيةالمتراكمةعلىموظفي السلك الخارجي الحاليين والسابقين على ان تسدد هذه السلف من رواتبهم اومن اية استحقاقاتاخرى لهم، هذابالرغم من استياء وممارضة ديوان المحاسبة لهذا العمل .

ان اعطاء مثل هذه السلف لبادرة خطيرة كما جاء في التقرير وتشجع موظفي الدولة في الداخل والخارجعلىالاستدانة وعدم الوفاءمادامت الحكومة تقوم بتسديد ديونهم وبهذه السهولة .

٣ ـــاعتقد ان الاختلاسات والمخالفات تكاد تكون موجودة في معظم الوزارات والـدوائر والمؤسسات الحكومية ولكني لا اجد حزم وشدة وردع في العقوبات والاجراءات التي تتخذ بحـق المختلسين والمخالفين ممايجعلهم عبرة لغيرهم وممايحفظ اموال الدولة .

اذا كنا ايها الاخوة نريد المحافظة على اموال الدولة فيجب علينا ان نقف موقفا «حازما» وجريئا تجاه الحكومة بحيث تاخذ على عاتقها تنفيذ ما يـلي فورا دونما مماطلة او ابطاء او تهاون .

(١) الغاء القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٥٩ .
(٢) اقرار مشروع قانون صيانة اموال الدولة .
(٣) احداث مجلس تاديبي لمحاكمةالموظفين والمسؤولين عن المخالفات والاختلاسات المالية .
(٤) احداث وظيفةمستشار قانوني في ملاك ديوان المحاسبة .

واني ارى انه اذا لم يدعم ديوان المحاسبة ولم تنفذ توصياته فلا ضرورة لوجود مثل هذا الديوان بشكله الهزيل .

( ح )

السيد حداد نائب اربد: معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين ، رغم انني اؤيد قرار اللجنة المالية فيما ذهبت اليه في مناقشة تقرير ديوان المحاسبة الا انه لي وجهة نظر في الموضوع .



استجابة لحكم المادةالثانيةعشرةمن قانون ديوان المحاسبة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ قـدم الديوان تقريره السنوي الثالث عشر الى هذا المجلس الكريم لمناقشته، هذا وبعد اطلاعي على فصول وابواب التقرير الذي هو مدار البحث والمناقشة الان لاحظت انه لايختلف عن تقريرين سابقين اشتركت في مناقشتهما من حيث تدقيق السجلات الماليةلدوائر الحكومةوملاحقةالعابثين باموال الدولة حتى تبقى الخزانة المالية في منأى عن العبث والاستهتار وفي حرز مصون عـن ضعاف العقول ومريضي الانفس .

اما التقارير العشرة السابقة التي اطلعت عـلى معظمها بقصد الرجوع الى الماضي ومواكبة اعمال الديوان لربط حصيلة الماضي بالحاضر . ان الدرس لهذه السلسة من التقارير يخرج بنتيجة جوهرية واحدة وهي ان ديوان المحاسبةمنذاليوم الذي تاسس فيهحتى العام الذي نحن فيه ومنذ صدور التقرير الاول حتى صدور التقرير الثالث عشر الذي هو في متناول اليد يرى الدارس الفاحص المدقق انالديوان قد قدم خدمة مشكورة وعملا وجهدا ملموسا يسجله الطيبون من الناس بالعرفان والشكران . . . واىجهد اهم واعظم من جهد الحفاظ على بيت مـال الامة في مختلف اجهزة الدولة ومرافقها الحيوية .

معالي الرئيس ، حضرات الوناب المحترمين :

لا ادري اي موضوع خاص اسوقه في مناقشة تقرير تساوى فيه الخاص والعام . هل اتناول بشكل فردي ما تضمنه الفصل الثاني من التقرير عن السرقات والاختلاسات ومرتكبيها ام عـن اساءة استعمال السيارات الحكومية وكذلك هل اشير الى العدد الكبير من الموظفين الذين صرفت لهم سلفات نفقات مؤقتة وبقي منها الالوف من الدنانير لم تسدد لحد الان . ام هل اكتفي بالاشارة الى سلفات السيارات المعروفة وهي بمجموعها تشكل الالاف من الدنانير ايضا صرفت من خزانة الدولة ولحد الان لم تسدد . ويل للنفوس المريضة من هذا القوم . ان قرشنا في الاردن ايهـا الاخوة كفرس الوقف لايمكن ان يمرتوء على صاحبه ولو حينا بعد حين . كم نتعب في تـدبير ميزانيتنا باحثين عن المال اللازم لسد العجز وكم يتحمل مليكنا المفدى الاسفار والمشاق في تـامين ذلك ليؤمن لنا العيش الرغيد والمستقبل الارغد .

لا ادري لماذا اعطت الحكومات هذه السلفة بقصد اقتناء سيارة لموظف لايستطيع دفع ما يترتب عليه . . . لا ادري لماذا يقتنيها وهي عبء ثقيل عليه هل يخجل من الركوب في الاتوبيس او السرفيس .. اذا كان كذلك لماذا لايشعر ويحس بدفع ما هو بذمته لخزينة الدولة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب الاكارم
هنالك مواضيع كثيرة تستدعي المناقشة ولكنني واختصارا للحـديث فانني اجمل رأيي بما يلي : —

١ ـــ القاء اقصى العقوبات على كل مخالف لانظمة الحكومة المالية .
٢ ـــ التجاوب التام مع ديوان المحاسبة ومنحه كامل الصلاحيات التي تمنح لارقى دواوين المحاسبة في العالم .
٣ ـــ منح رئيس ديوان المحاسبة الحصانة التامة حتى يستطيع ان يقوم بواجبه على الوجه الاكمل .
٤ ـــ تنفيذ رغبة رئيس الديوان بكل ما مـن شأنه ا . يعود على طبيعة عمله بالدعم ليكون الاداة

المنفذة وذلك للحفاظ على خزينة الدولة .

واعتقد ياحضرات الزملاء الاكارم ان ما تفضل به الزملاء من النواب بالنسبة لمناقشة تقرير ديوان المحاسبه وماكتبته ايضا اللجنة المالية وما قرىء على مسامعكم وما اجاب عليه معالي وزير المالية فيه الكفاية وفيه المناقشة التامة وارجو ان يناصرني الاخوان باعتباران كلمتي هي الكلمة النهائية والسلام عليكم .

( ط )

السيد رباح : نائب جنين

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

لقد سبق وناقض اعضاء هذا المجلس تقرير ديوان المحاسبة الثاني عشر للعام الماضي وارى ان مناقشة تقرير ديوان المحاسبة للعام الحالي لاتختلف عن سابقتها بالنسبه للمخالفات الواردة في التقريرين للديوان .

وكل ما اريد تلخيصه في هذا الموضوع والفت نظر الحكومة الموقرة اليه او اية حكومة ، هو ، مادمنا في هذا البلد نسير باعمالنا كلها بقوانين وانظمة فالمفروض والحالة هذه ان نحافظ على هذه النظم وتلك القوانين .

وكل ما اطلبه من الحكومة الموقرة ان تعمل جاهدة وبشكل حاسم اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتلافي كل مخالفة تحدث فنكون بذلك ضمنا المحافظة التامة على اموال الدولة من جهة ونكون ايضا حرصنا على سلامة الانظمة والقوانين السائدة من العبث واملنا كبير بالحكومة وهي لاشك حريصة كحرصنا لتلافي كل المخالفات .

( ي )

السيد القضاة نائب عجلون : معالي رئيس ، حضرات النواب المحترمين

تقرير ديوان المحاسبة يتضمن عادة المخالفات المالية التى ترتكبها الجهات الادارية ، طبيعي لما لهذا المجلس من حق في مناقشة هذا التقرير وتاييد الديوان فيما هو صحيح له ايضا ان يرى فيما اذا كان هذا التقرير مستوفيا لكافة ماتتطلبه المصلحه العامه .

لاشك ان الديوان يبذل جهوداً مشكورة في اجراء المراقبه لكن الذي اراه من وجهه اخرى اولا أن تقرير الديوان لم يشر الى كافة الاختلاسات ولم تشر الى قضية الطوابع مثلا ، ثم هناك ارى ان الديوان ايضا قد قام بتدقيق عملية في اربد والمختلس رئيس كتاب اسمه محمد نجيب مضى على تاريخ اختلاساته اكثر من خمس سنوات فلا ادري هل يجوز لنا ايضا ان نبقى نشكر الديوان فقط ونقول له بارك الله فيك ، حتى اكتشف هذا من قبيل الصدفه من قبل احد الضحايا .

بنفس الوقت الذي نؤيد فيه طلبات الديوان نطالب الديوان ايضاً ان يرتب مسؤوليات على موظفيه الذين يقصرون في التدقيق فكيف يصح لموظف يظل يختلس ويختلس ويختلس خمس سنوات متوالية حتى يكتشف صدفة الامل بعطوفة رئيس الديوان الذي لانشك باخلاصه وقدرته ان يشدد من وطأته على الموظفين الذين يذهبون الى المقاطعات بحيث لا يجاملون في التدقيق اطلاقاً لان يعرف ان موظفيه يجاملون في التدقيق وربما ايضا يساعد على بقاء هذه الاختلاسات دون اكتشاف ان الموظفين يدققون القضايا المالية بنسب مئوية ومع العلم ان قضايا المحاكم في كل قضية سواء كانت جزائية او حقوقية في مسائل مالية فبرأيي ان الديوان من الواجب ان يدقق جميع القضايا ١٠٠٪ هذا ما رأيت في هذا المجال ولهذا فاني بنفس الوقت الذي



اؤيد فيه طلبات الديوان فاني ايضاً اطالب الديوان بأن يكون اشد واكثر دقة وحرصاً في اعماله في المستقبل .

**الرئيس** : معالي وزير الخارجية يريد ان يرد على الاستاذ جمو ، تفضل .

* * *

**وزير الخارجية** : لي ملاحظة اولا على الاستاذ جمو حين بدأ بعبارات الغزل للانسة ، وقال انها من الملائكة وهو يعلم ان لا اناث بين الملائكة .

( ضحك )

ثانياً ، نحن نرحب بكل ملاحظات الديوان واعلن اننا استفدنا جداً من الديوان وقد بدأنا نعمل وزارة الخارجية على تلافي الاغلاط انما بعض السلفات في التي اشير اليها في تقرير الديوان ليست سلفات قرضه انما هي من اجل الاثاث او من اجل الايجارات ننتظر المستندات لتأتي ونخفف عن هذه السلفات .

**الاستاذ جمو نائب عمان** : كم سنة ؟

**وزير الخارجية** : لا ادري ، انا جديد في الوزارة .

« ضحك »

وفي اعتقادي ان عطوفة رئيس الديوان في العام القادم سيذكر شكراً لوزارة الخارجية على الخطوات التي نخطوها الان .

**الاستاذ جمو نائب عمان** : معالي الرئيس اذا سمحت انا لما قلت للانسة ملاك . . .

**وزير الخارجية** : انا تساءلت فقط . .

ــ ك ــ

**دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية**

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

اطلعت الحكومة على قرار اللجنة المالية رقم ( ٥ ) حول تقرير ديوان المحاسبة المقدم لمجلسكم الكريم عملا بالفقرة ( ١ ) من المادة ( ١١٩ ) من الدستور . وهي ترغب بادىء ذي بدء ان تسجل شكرها لاعضاء تلك اللجنة الموقرة على دراستها الهادئة البناءة .

ويسر الحكومة كذلك ان تلاحظ بوجه خاص ان اللجنة الموقرة بنتيجة دراستها لطلب الديوان بالغاء القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٦ بحجة مخالفته لاحكام الدستور لم تر ضرورة لتوصية مجلسكم الكريم بذلك لان تقدير مخالفة القانون المشار اليه لاحكام الدستور يحتاج كما قالت الى دراسة قانونية يعهد بها الى اللجنة المختصة بموجب احكام الدستور .

كما يسر الحكومة ان تلاحظ ايضاً بان اللجنة لم توافق على ما ورد في التقرير من حيث ان ديوان المحاسبة يصبح على حد التعبير الوارد في تقريره « مسلوب الصلاحيات هزيل البناء » في حالة عدم اقرار المشروعين المتعلقين بانشاء مجلس تأديبي خاص وقانون صيانة اموال الدولة وهما المشروعان اللذان كان رئيس الديوان قد اقترحهما .

وبهذه المناسبة ترجو الحكومة ان تعيد الى الاذهان بان هذه المسائل الثلاث التي يعود رئيس ديوان المحاسبة لاثارتها من جديد في تقريره الاخير كان قد جرى بحثها بكل عنايه واسهاب امام مجلسكم الكريم في دورته المنعقدة بسنة ٦٠ــ٦١ عندما اتيح للحكومة ان تبسط للمجلس الكريم بالتفصيل الاسباب الجوهرية التي حملتها على عدم تبني المشاريع المشار اليها .

وبالرجوع للمناقشات ومحاضر الجلسات التي جرت انذاك يبين بان مجلسكم الكريم لم يأخذ بمقترحات رئيس الديوان بل استبعدها لانه وجدها

لاتنسجم مع روح الدستور او احكــام القانون او اصول الحكم .

وتفصيل الخبر ان القانون رقم ( ٢١ ) لسنة ١٩٥٩ الذي ما زال الديوان يلح بطلب الغائه كان قد وضع في الاصل كقانون مؤقت في اواسط سنة ١٩٥٩ وقد اقره مجلس الامة بعد بيانات وايضاحات ومناقشات طويله جرت امامه . وقد اثيرت مسألة الغــائه للمره الثانية في سنة ١٩٦١ وبعــد المداولة والاخذ والرد القيت امــام مجلسكم الكريم بيانــا فندت الادعاءات التي اثارها رئيس الديوان بشأنه وكانت النتيجــة ان قرر مجلسكم الكريم رد ذلك الطلب واوصى في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣١/١/٩٦١ بما يلي : —

أ ــ تعديل المادة ١٦ من قانون ديوان المحاسبة بالشكل الآتي على جميع المسؤولين الذين يوجه اليهم الديوان استيضاحا او ملاحظة ان يجيبوا عليها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما اذا كان مركز عملهم في المملكة الاردنية الهــاشمية ولا تتجاوز الشهرين اذا كان مركز عملهم خارج المملكة الاردنية الهاشمية .

ب ــ اضافة مادة تحت رقم ( ٢٥ ) مكررة الى القانون المذكور بالنص التالي على وزاره المالية ان تتقدم لديوان المحاسبة بحسابها الختامي الذي يبدأ في اول نيسان وينتهي في ٣١ آذار من كل سنة مالية خلال الستة اشهر التى تليها حتى يتمكن الديوان من تدقيقه وعرضه على المجلس قبل انتهاء السنة المــالية التالية » .

وقد تقدمت الحكومة الى مجلسكم الكريم بهذه التعديلات التي أقرها مجلس الأمة واقترنت بالارادة الملكية السامية، هذا بالاضافة الى الصلاحيات الممنوحة الى ديوان المحاسبه بموجب القانون المعمول به حالياً مع العلم ان مجلس الوزراء قد اتخذ قرارا اجاز به ان يتولى ديوان المحاسبة التدقيق المسبق ويعني هذا أنــه لا يجاز صرف اى مبلغ مــن اموال الدولة الا بعد موافقة الديوان .

وتعتقد الحكومة ان الديوان بذلك يملك مــن الصلاحيات ما يمكنه من القيام بالمهمه الموكولة اليه على خير وجه واقوم سبيل .

ومن هذا يتضح لمجلسكم الكريم ان النصوص الدستوريه والقانونيه جميعها تظهر بما لا يترك مجالا للشك والاجتهاد بان ديوان المحاسبه لا يخرج عن كونه جهازا من اجهزة الحكم في الدوله واداة لتنفيذ الغايات المعينة في القانون والتي وجد الديوان من اجلها .

كذلك فأن مسألة احداث مجلس تأديبي خاص للمخالفات الماليه فأنها ترجع لسنة ١٩٥٧ وقــد اوضحت الحكومة ببيان مفصل القي أمــام مجلسكم الكريم بأوائل سنة ٩٦١ بــأن في القوانين والانظمة المعمول بها ما يفي بالغايه التي يهدف اليها الديوان بمشروعه اذ اننا لم نجد فيه أية مخالفــة لا تتمكن السلطات المختصة من معالجتها بصورة وافيه فعاله بمقتضى القوانين والانظمة المرعيه .

ولا بد لي هنا من أن أضيف بأن الماده (٤٥) من الدستور اناطت بمجلس الوزراء مسؤولية أدارة جميع شؤون الدولة الداخليه والخارجيه باستثناء ما قد عهد او يعهد به من تلك الشؤون بموجب الدستور او اى تشريع آخر الى أي شخص او هيئة أخرى .

وجاءت الماده ( ١١٩ ) من الدستور فنصت على تشكيل ديوان محاسبة بقانون لمراقبة ايراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفهــا وفرضت على الديوان المذكور ان يقدم لمجلس النواب تقريراً عاماً يتضمن



آراءه وملحوظاته وبيان المخالفات المرتكبه والمسؤولية المترتبه عليها وذلك في بدء كل دورة عادية او كلما طلب مجلس النواب منه ذلك . كما اوجبت ان ينص في القانون على حصانة رئيس الديوان .

وقد وضع تنفيذا لنص الدستور قانون خاص بالديوان هو القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، حددت فيه حقوقه وواجباته وصلاحياته ونص الماده (٢١) منه انه اذا وقع خلاف في الرأي بين الديوان واحدى الوزارات او الدوائر يعرض موضوع الخلاف على مجلس الوزراء للفصل فيه وعــلى رئيس الديوان ان يضمن تقريره الى مجلس النواب المسائل التي وقــع الخلاف حولها . وهنا تقتضى الامانة لأحكام القانون بأن ما جاء في آخر الفقرة ( ٥ ) من تواصي اللجنه يتعارض مع هذا النص الصريح .

ان هذه النصوص الدستورية والقانونيه جميعها تظهر بجلاء لا يترك مجالاً للشك او الاجتهاد بأن ديوان المحاسبه لا يخرج عن كونه جهازاً من اجهزة الحكم واداة لتنفيذ الغايات المعينه المحدوده التي اوجد من اجلها ؟

الا ان الحكومة تلاحظ على الرغم مــن ذلك كله أنه في كل مرة يتقدم بها رئيس ديوان المحاسبه الى مجلسكم الكريم بتقريره السنوي نجــده يتعدى حدوده المرسومه بالقانون ويورد فيه مــن الطلبات ما يتعدى نطاق الصلاحيات الممنوحة له فيه وكأني به يريد ان يجعل من الديوان سلطة رابعة في الدولة تضاف الى السلطات الثلاث التي عينهــا الدستور وحددها ، حتى أنه جاء في هذه السنة يطعن في صحة مادة من مواد القانون الذي يمارس صلاحياته بموجبه ويطلب الغاءها مع ان ذلك ليس من حقه اذ ان حق اقتراح ووضع مشاريــع القوانين وسنها هو مــن اختصاص السلطتين التشريعيه والتنفيذيه كما نصت المواد ( ٩١ ) و ( ٩٤ ) و ( ٩٥ ) من الدستور ، اذ ان واجبه يقتصر على التدقيق في الحسابات وفاقا للقوانين والانظمة حسبما جاء في الماده ( ٨ ) مــن قانونــه التي حددت مسؤولياته ولم يرد فيها ان من ضمنها أعادة النظر في تلك القوانين والانظمه .

لجميع هــذه الاسباب تتمنى الحكومة لو ان رئيس ديوان المحاسبة يقصر جهده وهمه على ما انيط بــه من الصلاحيات والواجبات بمقتضى القوانين والانظمه المعمول بها شأنه في ذلك شأن غيره مــن موظفي الدولة واجهزتها اذ اننا نعيش في عصر من التخصص يقتضي تقسيم الاعمال وتوزيع المسؤوليات بحيث لا يستطيع احد منا ان يقوم بالواجبات المناطة به على خير وجه الا اذا تفرغ لواجباته وترك لغيره من الاشخاص والهيئات القيام بواجباتهم ؛

وأخيراً فأن الحكومة اذ تؤكد شكرها لمجلسكم الكريم وتكرره للجنة الماليه تود ان تعلن بأنها ستضع يدها مع يدكم متعاونة مع ديوان المحاسبة تعاوناً شاملا ثقة وتشجيعاً ودعماً في ظل القانون والدستور ليسير بعمله في خدمة المصلحة العامة ومراقبة انفاق اموال الدوله على الوجه الاكمل والحكومة لن تدخر وسعاً في التعاون لتنفيذ ما المــع اليه تقرير اللجنه الماليه المستمد من تقرير ديوان المحاسبه في حدود الانظمة والقوانيــن .

والسلام عليكم

ــ تصفيق ــ

( ل )

السيد الدلقموني نائب اربد : معالي الرئيس

لم ارد في السابق ان اتكلم مع وجود ملاحظات عديدة لكن يظهر من جواب دولة الرئيس بما يتعلق

بتقرير الديوان، والديوان موضوعاً وشكلا بأن الديوان، قدم عن الحكومة تقريره والحكومة ردت بلسان دولة الرئيس فيبقى – حسب ما اعتقد – لهذا المجلس حق الفصل بين ما ورد في التقرير وبين ما بكلام دولة الرئيس ، اذ أنه لا يجوز لهذا المجلس – ليس دفاعاً عن شخص عطوفه رئيس الديوان ولا عن موظفيه كأشخاص – ولكن لأنه عين هذا المجلس بما يتعلق بمراقبة واردات وانفاق الدولة فاذا كان ما ورد في التقرير طلباً او نهجاً هو مخالف كما تفضل دولة الرئيس للقوانين والانظمة المرعية او يزيد عن حدودها فمن واجب هذا المجلس ان يقول للديوان: قف ، وان كان حقاً ما يطلب الديوان فاعتقد ان ان الدولة وقد اكون مخطئاً بذلك زادت رأيها على ديوان المحاسبة

**الاستاذ جمو نائب عمان :** معالى الرئيس

بما ان طلب الزميل المحترم يتعلق في النواحي التشريعية أرى ان يحال هذا الموضوع الى اللجنة القانونية او لجنة تفسير الدستور حتى اذا . . .

« ضجة »

**دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية :** قبل ان يعرض هذا للتصويت لا حاجة للتصويت . . اسمح لي . . اول كل شيء نحن ذكرنا اموراً مرت منذ عام ١٩٦١ حتى الان . . امور أقرها مجلسكم الكريم سواء كان بالنسبة للقانون المؤقت الذي وضع عام ١٩٥٩ وما أشير بعد ذلك وبينا بأن مجلسكم الكريم لم يأخذ بذلك وذكرنا بأن اللجنة المالية المحترمة كذلك لم تأخذ برأي رئيس ديوان المحاسبة ومررنا بامور دستورية وقانونية ونحن الآن نناقش تقرير ديوان المحاسبة بالنسبة للمادة – ١١٩ – من الدستور التي بينها اما اذا كان للاخوان اي شيء يمكنهم هم ان ان يتقدموا بطلب الى اللجنة القانونية ، اللجنة المنصوص عنها منفصل عن تقرير ديوان المحاسبة .

( م )

**السيد العوران نائب الطفيلة :** ياسيدي الموضوع القائم لا يحتاج الى هذا الاشكال وهذا الجدل لأنه موضوع دستوري وقانوني قبل كل شيء . تقدم الديوان بتقريره الى المجلس الكريم واحاله الى لجنة انبثقت عنه وهي اللجنة المالية واللجنة المالية قد تدارست هذا التقرير واعطت رأيها فيه واوصت بما اوصت وعرضت هذه التواصي على مجلسكم الكريم واقرها من حيث المبدأ . وعلى ضوء ذلك جرت المناقشة والآن يحق للمجلس اما ان يرفض ما جاء بقرار اللجنة أو يعيده او يعدله .

**السيد الدجاني نائب القدس :** النقاط التي اوردها دولة الرئيس حول المادتين ٢ و ٣ من قرار اللجنة المالية نقاط مقنعة تماماً وانا شخصياً من الناس الذين اشتركوا في وضع هذا التقرير أشعر أنه باستطاعتنا ان نتجنب الموافقة أو عدم الموافقة او تعديل هاتين المادتين وانا اقترح على المجلس الكريم ان يوافق على رفع هاتين المادتين من التقرير ويوافق بعد ذلك على التقرير باكمله .

**السيد السحيمات نائب الكرك :** حدد دولة الرئيس الحيثيات او المخالفات الدستورية بطلب الديوان سن بعض القوانين والتشاريع ولم يتعرض دولته لبقية التقرير لان هذا التقرير موجود امام المجلس والمجلس له حق ان يدرسه ويقرر فيه ما يشاء ، الاشياء التي تفضل بها دولة الرئيس فعلا انها واقعية ولا يحق للديوان ان يشرع او يطلب اشياء تتعلق بالتشريع وسبق لهذا المجلس ان اعطى رأيه بالقوانين التي طلب رئيس الديوان سنها وعلى هذا انتهينا الآن من جميع



الامور المذكورة واستمعنا الى آراء الحكومة والنواب الكرام وبقي علينا ان ننظر بقرار اللجنة المالية فنقر ما نراه ونحيله الى الحكومة ونرفض ما نراه او نقره

**الرئيس :** في اقتراح من الحاج علي الدجاني فمن يوافق عليه يرفع يده .

**السيد القضاة نائب عجلون :** انا اثني عليه

**الرئيس :** هل يوافق المجلس على اقتراح الحاج علي الدجاني بحذف الفقرتين ٢ و ٣ من القرار ؟

**الجميع :** موافقون

**السيد الدجاني نائب القدس :** كذلك اقترح حذف الفقرة الخامسة من الخلاصة لكي يتم الانسجام بعد حذف الفقرتين ٢ ، ٣ .

**الرئيس :** هل يوافق المجلس على اقتراح الحاج علي ؟ .

**الجميع :** موافقون

**الرئيس :** اذن اضع الأن قرار اللجنة المالية رقم ( ٥ ) بمجموعه بالرأي بعد ان وافقتم على حذف الفقرتين ٢ ، ٣ من القرار والفقرة الخامسة من الخلاصة فهل يوافق المجلس عليه وعلى احالته للحكومة ؟

**الجميع :** موافقون

( وهذا هو نصه بالشكل النهائي وكما سيرسل للحكومة)

## قرار رقم ( ٥ )

تتشرف اللجنه الماليه بأن تعرض على مجلسكم الكريم ، خلاصة دراستها للتقرير الثالث عشر لديوان المحاسبة شاملا اعمال الديوان خلال المدة الواقعه بين ١٩٦٣/١٠/١ و ١٩٦٤/٩/٣٠ ، وكانت اللجنه قد درست هذا التقرير في مرحلتين مرحلة بلجنة فرعية انبثقت عن اللجنه في جلستها المنعقده بتاريخ ٩٦٤/١٠/٢٨ ومرحلة الهيئة العامه للجنه . فقد اجتمعت بتاريخ ٩٦٤/١١/١٦ بنصابها القانوني واتخذت المقررات التاليه التى تعرضها على مجلسكم الكريم . رجاء الموافقة عليها ، وتنوه اللجنه بجهود الديوان في وضع تقريره وتقديمه الى مجلسكم الكريم في الوقت المحدد لذلك في قانونه مما ينطوى على دقة محمودة في مراعاة احكام القانون .

وفيما يتعلق بمحتويات التقرير فأن اللجنه لم ترتمة ما يبرر تكرار ما ورد فيه من طلبات او ملاحظات فهو ينقسم كما تعلمون الى خمسة فصول تتناول المواضيع التاليه : –

١ – المقدمه والملحوظات العامه على القوانين والانظمه.

٢ – السرقات والاختلاسات

٣ – الملاحظات الخاصة بتطبيق النظام المالي .

٤ – الملاحظات الخاصة بأعمان التدقيق في كل وزارة ودائرة .

٥ – الملاحظات الخاصة بأعمال التدقيق في البلديات .

ويلاحظ ان هذه الفصول تنضوي تحت ثلاثة مواضيع رئيسية وهي : –

١ – موضوع التشريع والتطبيق وتعزيز رقابة الديوان وطمأنينة موظفيه .

٢ – قضايا المخالفات والتجاوز على اموال الخزينه بالسرقه او الاختلاس .

٣ – القضايا الماليه الخاصه بالتنظيمات الحسابية ،

اولا – التشريع والتطبيق وتعزيز رقابة الديوان وطمأنينة موظفيه

١ – فيما يتعلق بمناحي التشريع ومطالبة الديوان بالغاء القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٥٦ الذى عدلت بموجبه المادة الخامسه من قانون ديوان المحاسبة لسنة

٩٥٢ بدعوى ان هذا القانون ينتقص مـــن حصانة رئيس الديوان خلافا لاحكام الدستور وقـــد سبق لمجلسكم الكريم ان وافق في العام الماضي لدى دراسته للتقرير الثاني عشر للديوان على الغاء هذه الماده .وفيما تحترم اللجنه الماليه ذلك القرار الا انها لم تر ضرورة لتوصيه مجلسكم الكريم بالعودة اليه او الاصرار عليه ذلك لان تقدير مخالفة القانون المشار اليـــه لاحكام الدستور ، تحتاج الى دراسة قانونية يعهد بها الى اللجنة المختصة بموجب احكام الدستور لتقدير مدى المخالفة اذا وجدت ، فضلاً لهذا الاشكال الذى تكرر ذكره في التقارير الاخيره .

٢ ــ لاحظت اللجنة الماليـــه ان استيضاحات الديوان قد بلغت في عددها ٩٨٧ استيضاحا انتهى منها ٢٦٥ استيضاحا وبقي منها خلال السنة ٧١٣ استيضاحا معلقا او ما نسبته ٦٢٪ من المجموع . وهي نسبة كبيرة جدا خاصة بالنسبة لتلك الوزارات والدوائر ذات المسؤوليات الماليه الــتي وجهت اليـــا اكثريـــة الاستيضاحات فمن مجموع ٧٧٥ استيضاحا وجهت الى وزارة الماليه والدوائر التابعة لها ، ما يزال هناك ٤٩٠ استيضاحا معلقا او ما نسبة ٦٤٪ من المجموع . لقد لفتت هذه الكثرة من الاستيضاحات المعلقه نظر اللجنة الماليه واثار خشيتها من ان يكون الاستمرار في اهمال هذه الاستيضاحات كلها او اى جزء منها سبباً في فقدان اى حق للخزانه العامه ، او في فقدان هذا الحق بسبب مرور الزمن او بحكم الامر الواقـــع وقد يكون بين هذه الاستيضاحات ما يستوجب بحثاً مفصلاً او مخابرات مطولة ، ولكن النسبة العامه تبقي على كل حال نسبة عاليـــه تثير التساؤل ، وديوان المحاسبة على حق في الشكوى منها .

ولقد تضمن التقرير ان ديوان المحاسبة تمكن من استرداد (٥٥) ألف دينار تقريباً للخزانه العامة ، وهو مبلغ كبير بالنسبة لموازنتنا ويحمد الديوان على يقظته وسهره وعلى اصراره على وجهة نظره في تلك القضايا التي تثمر مثل هذه الاستردادات .

ثانياً ــ قضايا المخالفات والاختلاسات والسرقه

لقد احزن اللجنة الماليه ان ترى هذه الكثرة من المخالفات والاختلاسات والسرقات ومجرد وجودها يسيء الى سمعه اى بلد كان ، بل بلدنا الساعي الى بناء اوضاعه واصلاح اموره على اسس راسخـــة تسودها الامانه والاخلاص ، وليس بود اللجنـــة الماليه ان تكرر ما ورد في التقرير حول هذه الحوادث المؤسفة ، وتكرر شكرها للديوان عـــلى اكتشافها وتحمد له صراحته في ذكر الأسماء والوقائع ولا تعتبر ذلك تشهيراً بأحد وانما اجراء رادعاً ، على رئيس ديوان المحاسبة ان يعمل عـــلى نشر الوقائع بظروفها ونتائجها وعقوباتها وان يضمن التقرير خلاصة كاملة للحوادث لا مجرد نماذج منها .

وقد اشار التقرير الى مخالفات صريحة تتكرر في وزارة الخارجية بالذات ويأمل وضع حد لهاذلك لان مبعوثي الوزارة مرآة للاردن في الخارج ولايجوز لاى منهم ان يكون سبباً في تشويه جمال هذه المرآة بأية مخالفة ماليه من شأنها ان تنقص من قدره وبالتالي من قدر وطنه .

ثالثاً ــ القضايا الماليـــه الخاصـــه بالتنظيمات الحسابيه .

يؤسف اللجنة ان ترى وزارة مسؤولة كوزارة الماليه ، لاتستجيب لرأى منطقي يتناول انشاء سجلات ماليه مسعفة لتقييد ادخالات ماليه ، ذات اهميـــة حسابيه كبيرة ، وتتساءل اللجنة عن السبب في عدم تنظيم هذه السجلات المسعفة للعديد مـــن المعاملات الماليه الــتي تتعلق بالقروض الخارجيه والداخليـــه والأرباح والمساهمـــات في الشركـــات والمؤسسات الدوليه وغيرها .



فالحكومة تقبض في الوقت الحاضر ما يقرب من مليون ونصف مليون دينار كعائدات وأرباح . وتساهم في عضوية المنظمات الدولية بما يقرب مـــن ربع مليون دينار في السنة ولها قروض ومساهمات في الشركات تبلغ حوالي خمسة ملايين دينار ، وليس واضحاً لدى اللجنة السبب الذي يحول دون تنظيم السجلات المسعفه رغما عن أن هذه القضية ما زالت معلقه منذ سنة ١٩٥٣ وهو نقص لا يسع اللجنة الماليه الا تكرار أسفها له والتشديد على تلافيه بوجه السرعة الممكنة .

ولاحظت اللجنة أيضا أن تدقيق الخلاصات العامه للميزانية يعود الى ثلاث أو أربع سنوات وبذلك يكون الوقت قـــد فات على اجراء أية تعديلات في حالة لزومها ويؤمل من وزارة المالية أن تسارع في انجاز الخلاصات العامة وأن توزع نسخاً من تقريرها السنوي على مجلسكم الكريم عند توزيع تقرير ديوان المحاسبة ، لكي يتمكن المجلس من دراسة القضايا المالية التي يثيرها الديوان في ضوء ذلك التقرير .

## الخلاصه

توصي اللجنة الماليه مجلسكم الكريم بالموافقـــة على ما يلي : ــ

١ ــ الموافقة على تقريرها الذي سبقت قراءته وتسجيل الشكر لرئيس الديوان وموظفيه على الجهود التي بذلوها خلال العام الذي يشمله التقرير .

٢ ــ لما كانت اعمال المراقبة تقتضي الجرأة في حدود المنطق والمعقول من الموظف المختص عند متابعة المخالفات وما اليها فأن اللجنة من أجل فعالية الديوان وطمأنينة الموظفين ، توصي بوضع ضمانات كافية تشمل اخذ رأي رئيس الديوان بالموظف الذي ينقل الى دائرته أو منها .

٣ ــ لما كان بعض موظفي الحكومة يواصلون استعمال سيارات الحكومـــة لاغراض خاصة خلافاً للنظم والتعليمات والأوامر فأن اللجنة توصي مجلسكم الكريم بالموافقة على دعوة الحكومة لالغـــاء استعمال السيارات الفخمة والمريحة لاعمال الدوائر والاستعاضة عنها بسيارات تكون من نوع الجيب وأيضا دعوة الحكومة لطلاء سياراتها بلون معين لكي تعرف حالا عند استعمالها في أي قصد غير رسمي . ويطلب من ديوان المحاسبة أن يشعر مجلسكم الكريم خلال العـــام بالحـــوادث التي يكتشفها عنـــد استعمال السيارات الحكومية لمقاصد غير رسمية .

٤ ــ التشديد على وزارة المالية لفتح السجلات المالية المسعفه سريعاً وتزويد مجلسكم الكريم بنسخ من تقاريرها السنوية .

٥ ــ لاحظت اللجنة أن هنالك مبالغ كبيرة متحققة منـــذ عدة سنوات لم تحصل بعد مع حاجة الحكومة لهـــذه الاموال واستطاعة المكلفين بدفعها كالسلفات ، والضرائب والغرامات . فيرجى بذل الجهد باتخاذ الاجراءات الفعاله لتحصيل هذه الاموال.

٦ ــ لاحظت اللجنة ان هناك ظاهرة تتكرر في كل عام ، وهي التجاوز على المخصصات المرصودة في الموازنة ، وتعتبر هذه الظاهرة من المخالفات المالية الخطيرة التي لا يجوز أن تتكرر .

٧ ــ لاحظت اللجنة أن حساب المياومـــات للموظفين الذين يوفدون بمهمة رسمية خارج المملكة تعالج كل منها بصورة افرادية بحيث تختلف المياومات بين حالة واخرى حتى في البلـــد الواحد مع تساوي درجة الموظفين ولرفع الأرهاق الذي يقع على كاهل